

طبع هذا الإصدار بدولة الإمارات العربية المتحدة باستخدام الأحبار العضوية والطلاءات والأختام المصنوعة من المياه. تحتوي هذه الأوراق على أوزان 42 و300 و150 غراماً للمتر المربع الواحد. حازت هذه الأوراق على اعتماد مجلس رعاية الغابات (وتم الحصول عليها من غابات تتم إدارتها بصورة جيدة وهي خالية من الكلور)، كما حازت على اعتماد منظمة جرين سيل (تحتوي على ما لا يقل عن 30% من الألياف المعاد تدويرها). عند الانتهاء من هذه الأوراق، يرجى التخلص منها في مخلفات الأوراق المعاد تدويرها.

هل تعلم أن استخدام طن من الورق المعاد تدويره بالمقارنة مع الورق الجديد من شأنه توفير ما يلي:

- 17 شجرة
- 3.3 ياردة مكعبة من مساحة مكب النفايات
- 4,000 كيلو واط / ساعة من الطاقة
- 7,000 غالون من المياه

(المصدر: وكالة حماية البيئة الأمريكية)

جميع الصور بواسطة ناصر علي الخليفي في قصر المويجعي.

تقرير الجهاز على
الموقع الإلكتروني



”إذا كان الله عز وجل قد منّ علينا
بالثروة فإن أول ما نلتزم به لرضاء
الله وشكره هو أن نوجه هذه
الثروة لإصلاح البلاد، ولسوق
الخير إلى شعبها.“

المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان





صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة



صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة

كلمة رئيس الجهاز

صفحة 1

الجزء 01

عن الجهاز

صفحة 3 - 15

الجزء 02

نواتج الجهاز

صفحة 17 - 27

1. مقدمة
2. منهجية التدقيق بالجهاز
3. التدقيق والفحص المالي
4. مراجعة الأداء والمخاطر
5. دعم المحاسبة

1. تاريخ الجهاز
2. الركائز الاستراتيجية
3. الاستراتيجية العامة
4. الأهداف والاختصاصات
5. النواتج والمحصلات
6. الجهات الخاضعة
7. تقرير الحوكمة



الجزء 04

البيانات المالية

صفحة 59

الجزء 03

تقرير 2015 وخطة 2016

صفحة 29 - 57

مع تقرير مدقق الحسابات المستقل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

1. ملخص إنجازات عام 2015

2. نواتج المجموعة الأولى:
التدقيق والفحص المالي

3. نواتج المجموعة الثانية:
مراجعة الأداء والمخاطر

4. نواتج المجموعة الثالثة:
دعم المحاسبة

5. خطة عمل 2016

كلمة رئيس الجهاز

يسرني أن أقدم «تقرير المحاسبة 2016» وهو التقرير السنوي لجهاز أبوظبي للمحاسبة (الجهاز) في إصداره الثامن مؤكداً الالتزام الدائم بأعلى معايير الشفافية والمحاسبة التي تبنتها الدولة والإمارة تحت قيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة (حفظه الله).

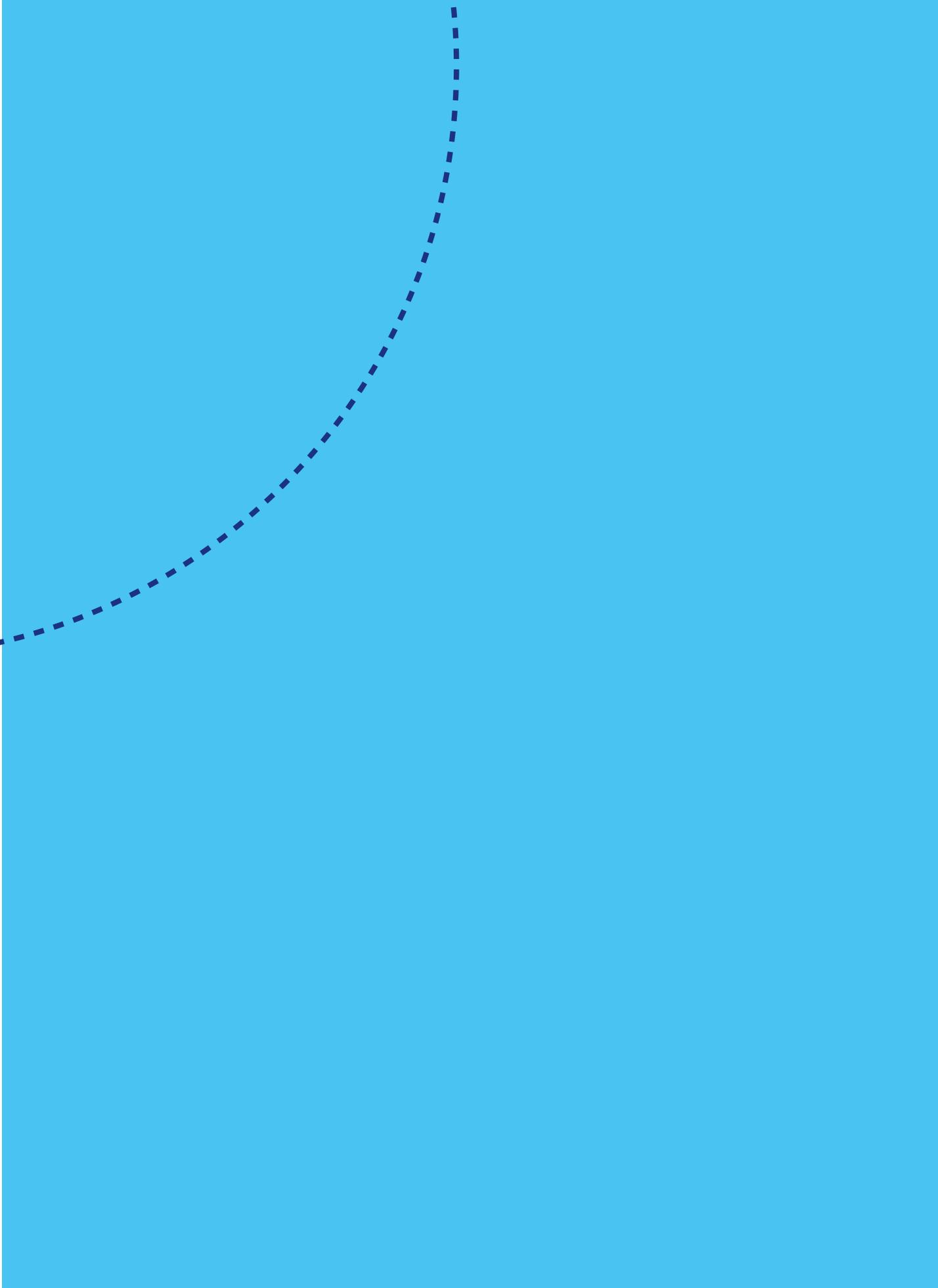
يأتي هذا الإصدار في وقت تمكنت فيه دولة الإمارات العربية المتحدة من تحقيق عدد من الإنجازات الفريدة التي شهدت عليها أهم التقارير والمؤشرات الدولية حيث حلت في المركز الثالث والعشرين عالمياً في تقرير مؤشر الشفافية لعام 2015 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية بعد أن كانت في المركز الخامس والثلاثين في عام 2008 مما يعكس الإنجاز الكبير الذي تحقق في هذا المجال، كما تبوأَت الدولة المراتب الأربع الأولى في عدد من مؤشرات تقرير التنافسية الدولية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس)، في حين تصدرت الدولة المرتبة الأولى عربياً والعشرين عالمياً ضمن التقرير الدولي الصادر تحت إشراف الأمم المتحدة لمؤشرات السعادة والرضا بين شعوب العالم، وحلت الدولة في المرتبة الأولى إقليمياً في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال وفقاً لتقرير البنك الدولي.

نحن في جهاز أبوظبي للمحاسبة وبتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة وبدعم من سمو الشيخ هزاع بن زايد آل نهيان نائب رئيس المجلس التنفيذي فخورين برعايتنا للكوادر الوطنية الشابة من خلال برنامج «تطوير المدققين الإماراتيين» الذي يهدف إلى المساهمة في تدريب وتأهيل عدد أكبر من المدققين الإماراتيين ومساعدتهم على اكتساب المعرفة والمهارات اللازمة لنجاحهم ودفع مسيرتهم المهنية حيث التحق في هذا البرنامج منذ إنشائه ما يزيد عن خمسين خريج إماراتي.

يعرض هذا التقرير عدد من الإنجازات التي حققها الجهاز خلال العام المنصرم والتي نذكر منها هنا على سبيل المثال:

- إصدار 159 تقرير ضمن نواتج التدقيق والفحص المالي ومراجعة الأداء والمخاطر.
 - استضافة اجتماع «مجلس مراقبة المصلحة العامة» لعام 2015 للمرة الأولى في الشرق الأوسط بمدينة أبوظبي.
 - استضافة «مؤتمر القيادة للقطاع العام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» بالتعاون مع الاتحاد الدولي للمحاسبين، للمرة الأولى في الشرق الأوسط بمدينة أبوظبي.
 - المشاركة في الدورة التاسعة لورشة عمل المنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين بالعاصمة البريطانية لندن إلى جانب أكثر من 147 مشارك يمثلون 43 دولة ومقاطعة.
 - استمرار عضوية رئيس الجهاز في المجلس الاستشاري الأعلى للإتحاد الدولي للمحاسبين.
 - اعتماد مركز أداء للمعرفة بالجهاز كمزود تدريب معتمد لدى معهد القيادة والادارة بالمملكة المتحدة.
- ختاماً، أود أن أتقدم بالشكر لكل من ساهم في هذه الإنجازات واطمئن بالذات الجهات والشركات الحكومية وموظفي الجهاز، داعياً المولى عز وجل أن يوفقنا إلى خدمة ورفعة هذا الوطن المعطاء وحفظ الأمانة.

رياض عبدالرحمن المبارك
رئيس الجهاز





الجزء 01 عن الجهاز

- 04 1. تاريخ الجهاز
- 05 2. الركائز الاستراتيجية
- 05 3. الاستراتيجية العامة
- 06 4. الأهداف والاختصاصات
- 06 5. النواتج والمحصلات
- 08 6. الجهات الخاضعة
- 12 7. تقرير الحوكمة

1. تاريخ الجهاز

في ديسمبر 2007، صدر المرسوم رقم 32 لسنة 2007 بتعيين معالي رياض عبدالرحمن المبارك - رئيساً للجهاز بالوكالة كجزء من أعمال إعادة هيكلة حكومة أبوظبي.

في ديسمبر 2008، صدر القانون رقم 14 لسنة 2008 الذي غيّر دور الجهاز من الرقابة المالية إلى التدقيق الحكومي واطاف هدفاً جديداً للجهاز وهو الارتقاء بمبادئ المساءلة (المحاسبة) والشفافية، كما تم بموجبه تعديل مسمى الجهاز من "جهاز الرقابة المالية" إلى "جهاز أبوظبي للمحاسبة". ومن ثم تم تعيين معالي رياض عبدالرحمن المبارك رئيساً لجهاز أبوظبي للمحاسبة بموجب المرسوم الأميري رقم (10) لسنة 2008 الصادر في 31 ديسمبر 2008.

أنشئ جهاز أبوظبي للمحاسبة بموجب القانون رقم (1) لسنة 1985 كهيئة مستقلة تتبع سمو ولي عهد أبوظبي وتختص بالرقابة المالية على أموال الجهات التابعة لإمارة أبوظبي والتحقق من سلامة ومشروعية إدارة هذه الأموال والتي كانت في السابق ضمن اختصاص دائرة المالية.

بدأ الجهاز بممارسة اختصاصاته ومباشرة أعماله منذ صدور المرسوم رقم 8 لسنة 1996 بتعيين معالي محمد داغر درويش المرر كأول رئيس للجهاز. وفي أبريل 1997 تم إجراء بعض التعديلات على القانون المشار إليه أعلاه ليكون الجهاز مختصاً بالرقابة اللاحقة دون الرقابة السابقة. وفي يوليو 2004 صدر القانون رقم 6 لسنة 2004 والذي أعطى اختصاصات وصلاحيات أوسع لرقابة الجهاز.



2. الركائز الاستراتيجية

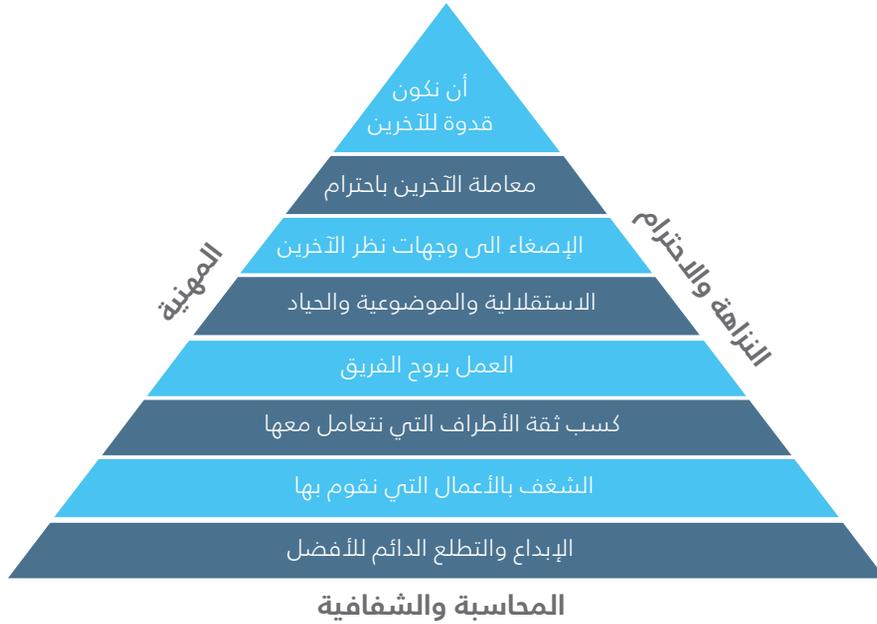
الرؤية:

“أن نكون أحد أفضل خمس أجهزة محاسبة في العالم.”

الرسالة:

“مساعدة حكومة أبوظبي والجهات العامة على تحسين الأداء والارتقاء بمبدأ المحاسبة والشفافية عن طريق تقديم تأكيدات وخدمات استشارية مستقلة وموضوعية.”

القيم:



3. الاستراتيجية العامة

تتمحور الاستراتيجية العامة للجهاز حول تحسين الأداء والارتقاء بمبدأ المحاسبة والشفافية من خلال الآتي:

- أن نصبح مستشاراً موثوق به.
- أن نكون مثال يقتدى به وأن نشجع على تطبيق أفضل الممارسات الرائدة.
- دعم وتحسين التواصل والتعاون بين الجهات الخاضعة وتشجيع تبادل الخبرات.

4. الأهداف والاختصاصات

حدد قانون إنشاء الجهاز اهدافه كالآتي:

- التحقق من أن إدارة وتحصيل وصرف الأموال والموارد العامة تتم بكفاءة وفعالية واقتصادية.
- التحقق من صحة التقارير المالية وإلتزام الجهات الخاضعة بالقوانين والأنظمة واللوائح وقواعد الحوكمة.
- الارتقاء بمبدأ المساءلة «المحاسبة» والشفافية.

كما حدد القانون اختصاصات الجهاز كالآتي:

- تدقيق التقارير المالية الموحدة للحكومة وفحص التقارير المالية للجهات الخاضعة.
- مراجعة الأداء والمخاطر من خلال فحص كفاءة وفعالية واقتصادية الأنشطة التشغيلية والمالية للجهات الخاضعة والتأكد من التزامها بالقوانين والأنظمة واللوائح وقواعد الحوكمة.
- رفع التقارير إلى سمو ولي العهد والقيام بأية مهام ومسؤوليات يراها سموه.
- تقديم المشورة ورفع التوصيات والقيام بأية إجراءات أو خدمات أخرى للجهات الخاضعة، يرى رئيس الجهاز أنها مناسبة وملائمة.
- التحقيق في المخالفات المحالة إلى الجهاز وما يتكشف له من مخالفات وفحص المخالفات التي تقوم الجهات الخاضعة بالتحقيق فيها.
- تدريب وتأهيل خريجي الجامعات والمعاهد من مواطني الدولة.

5. النواتج والمحصلات

يباشر الجهاز الاختصاصات المنوطة به من خلال النواتج التي قام الجهاز بتطويرها خلال الأعوام السابقة (انظر الجزء الثاني من هذا التقرير).

كما تم تحديد عدد من المحصلات بناءً على أهداف واختصاصات الجهاز كالآتي:

- تعزيز مبدأ المحاسبة والشفافية في الحكومة والجهات الخاضعة.
- إطلاع الجمهور والعالم على مبدأ المحاسبة «المساءلة» في حكومة أبوظبي.
- وجود قطاع عام ذو كفاءة وفعالية.
- قواعد حوكمة فعالة مطبقة في جميع الجهات الخاضعة.
- عدد أكبر من مواطني الدولة المؤهلين في مجالي المحاسبة والتدقيق.
- تقارير مالية للجهات العامة ذات شفافية ومصداقية عالية.
- اللاتزام بتطبيق القوانين والأنظمة.

يوضح الجدول الآتي أهداف واختصاصات ونواتج ومحصلات الجهاز:

الأهداف

1. التحقق من أن إدارة وتحصيل وصرف الأموال والموارد العامة تتم بكفاءة وفعالية واقتصادية.
2. التحقق من صحة التقارير المالية والتزام الجهات الخاضعة بالقوانين والأنظمة واللوائح وقواعد الحوكمة.
3. الارتقاء بمبدأ المساءلة «المحاسبة» والشفافية.

الاختصاصات

1. تدقيق التقارير المالية الموحدة للحكومة وفحص التقارير المالية للجهات الخاضعة.
2. مراجعة الأداء والمخاطر من خلال فحص كفاءة وفعالية واقتصادية الأنشطة التشغيلية والمالية للجهات الخاضعة والتأكد من التزامها بالقوانين والأنظمة واللوائح وقواعد الحوكمة.
3. رفع التقارير إلى سمو ولي العهد والقيام بأية مهام ومسؤوليات يراها سموه.
4. تقديم المشورة ورفع التوصيات والقيام بأية إجراءات أو خدمات أخرى للجهات الخاضعة، يرى رئيس الجهاز أنها مناسبة وملائمة.
5. التحقيق في المخالفات المحالة إلى الجهاز وما يتكشف له من مخالفات وفحص المخالفات التي تقوم الجهات الخاضعة بالتحقيق فيها.
6. تدريب وتأهيل خريجي الجامعات والمعاهد من مواطني الدولة.

النواتج

1. التدقيق والفحص المالي.
2. مراجعة الأداء والمخاطر.
3. دعم المحاسبة.

المحصلات

1. تعزيز مبدأ المحاسبة والشفافية في الحكومة والجهات الخاضعة.
2. إطلاع الجمهور والعالم على مبدأ المحاسبة «المساءلة» في حكومة أبوظبي.
3. وجود قطاع عام ذو كفاءة وفاعلية.
4. قواعد حوكمة فعالة مطبقة في جميع الجهات الخاضعة.
5. عدد أكبر من مواطني الدولة المؤهلين في مجالي المحاسبة والتدقيق.
6. تقارير مالية للجهات العامة ذات شفافية ومصداقية عالية.
7. الالتزام بتطبيق القوانين والأنظمة.

6. الجهات الخاضعة

تتضمن قائمة الجهات الخاضعة لنطاق عمل الجهاز على الدوائر المحلية والمجالس والهيئات المحلية وما في حكمها والمؤسسات والشركات والمشاريع التي تساهم الحكومة فيها بنسبة لا تقل عن 50% والجهات التابعة لتلك المؤسسات والشركات والمشاريع، علماً بأنه يمكن للجهاز ممارسة اختصاصاته على جهات أخرى تبعاً لمعايير أخرى وفقاً لقانون إنشاء الجهاز.

تصنيف الجهات الخاضعة وفقاً لنوعها

قام الجهاز بتصنيف الجهات الخاضعة إلى مجموعات بحسب نوعها على النحو الآتي:



تصنيف الجهات الخاضعة وفقاً للقطاع

قام الجهاز بتصنيف الجهات الخاضعة وفقاً للقطاع كما هو موضح في القائمة التالية (غير شاملة على الشركات التابعة للمؤسسات العامة والجهات الحكومية):

القطاع	المجال	اسم الجهة
التنمية الاقتصادية	التخطيط والاقتصاد	1. دائرة التنمية الاقتصادية
		2. صندوق خليفة لتطوير المشاريع
		3. مجلس أبوظبي للجودة والمطابقة
		4. مجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي
		5. المؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة
		6. هيئة المنطقة الإعلامية - أبوظبي
		7. سوق أبوظبي العالمي
الطاقة		8. المجلس الأعلى للبترول
		9. هيئة الطاقة
		10. مكتب التنظيم والرقابة
السياحة والثقافة		11. هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة
		12. نادي تراث الإمارات
		13. دار زايد للثقافة الإسلامية
		14. المؤسسة العامة لحديقة الحيوان والأحياء المائية بالعين
التنمية الاجتماعية	العدالة	15. دائرة القضاء - أبوظبي
		الأمن
	17. مركز المتابعة والتحكم	
	الصحة	18. هيئة الصحة - أبوظبي
		19. المركز الوطني للتأهيل
	الغذاء والزراعة	20. جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية
		21. مركز خدمات المزارعين بإمارة أبوظبي
		22. صندوق الدعم المالي لأصحاب المزارع
	الاندماج الاجتماعي	23. مؤسسة التنمية الأسرية
		24. مؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية وذوي الإحتياجات الخاصة
25. مؤسسة الرعاية الاجتماعية وشؤون القصر		
26. مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية		
27. مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية		
28. مؤسسة الإمارات		
29. دار زايد للرعاية الشاملة		
30. هيئة أبوظبي للإسكان		
الإسكان		

تصنيف الجهات الخاضعة وفقاً للقطاع

القطاع	المجال	اسم الجهة
التنمية البشرية	التعليم	31. مجلس أبوظبي للتعليم
		32. جامعة خليفة للعلوم والتكنولوجيا والبحوث
		33. كلية الإمارات للتطوير التربوي
		34. جامعة باريس السوربون - أبوظبي
		35. جامعة محمد الخامس - أكادال - أبوظبي
		36. مركز أبوظبي للتعليم والتدريب التقني والمهني
		37. معهد أبوظبي للتعليم والتدريب المهني
		38. معهد التكنولوجيا التطبيقية
		39. المعهد البترولي
		40. أكاديمية ريدان
القوى العاملة		41. هيئة الموارد البشرية لإمارة أبوظبي
		42. مجلس الخدمة المدنية
		43. صندوق معاشات ومكافآت التقاعد لإمارة أبوظبي
الرياضة		44. مجلس أبوظبي الرياضي
البنية التحتية والبيئة	التخطيط العمراني والشؤون البلدية	45. مجلس أبوظبي للتخطيط العمراني
		46. دائرة الشؤون البلدية
		47. بلدية مدينة أبوظبي
		48. بلدية مدينة العين
		49. بلدية المنطقة الغربية
		50. مركز ادارة النفايات - أبوظبي
		51. شركة أبوظبي للخدمات العامة (مساندة)
النقل		52. دائرة النقل
		53. مركز تنظيم النقل بسيارات الأجرة
		54. صندوق تعويضات أصحاب رخص سيارات الأجرة
البيئة		55. هيئة البيئة - أبوظبي
		56. الصندوق الدولي للحفاظ على الحبارى
		57. صندوق محمد بن زايد الدولي لحماية الأنواع وإثراء الطبيعة

تصنيف الجهات الخاضعة وفقاً للقطاع

القطاع	المجال	اسم الجهة
الادارة العامة	الادارة العامة	58. ديوان الحاكم
		59. ديوان ولي العهد
		60. ديوان ممثل الحاكم بالمنطقة الشرقية
		61. ديوان ممثل الحاكم بالمنطقة الغربية
		62. المجلس الاستشاري الوطني
		63. جهاز أبوظبي للمحاسبة
		64. جهاز الشؤون التنفيذية
		65. مكتب نائب رئيس المجلس التنفيذي
		66. الأمانة العامة للمجلس التنفيذي
		67. دائرة المالية
الاستثمارات العامة	الاستثمارات العامة	68. مركز الاحصاء - أبوظبي
		69. هيئة طيران الرئاسة
		70. مركز أبوظبي للأنظمة الالكترونية والمعلومات
		71. شركة بترول أبوظبي الوطنية - أدنوك
		72. صندوق أبوظبي للتنمية
		73. جهاز أبوظبي للاستثمار
		74. شركة الاستثمارات البترولية الدولية
		75. هيئة مياه وكهرباء أبوظبي
		76. سوق أبوظبي للأوراق المالية
		77. شركة مبادلة للتنمية
		78. مجموعة الإتحاد للطيران
		79. الشركة القابضة العامة - صناعات
		80. شركة التطوير والاستثمار السياحي
		81. شركة أبوظبي لخدمات الصرف الصحي
		82. شركة أبوظبي الوطنية للمعارض
		83. شركة أبوظبي للمطارات
		84. شركة أبوظبي للموانئ
		85. مجلس أبوظبي للاستثمار
		86. شركة أبوظبي للخدمات الصحية
		87. شركة أبوظبي للإعلام
		88. شركة قصر الامارات
89. مؤسسة الإمارات للطاقة النووية		
90. الشركة الوطنية للضمان الصحي		
91. شركة الإتحاد للقطارات		

7. تقرير الحوكمة

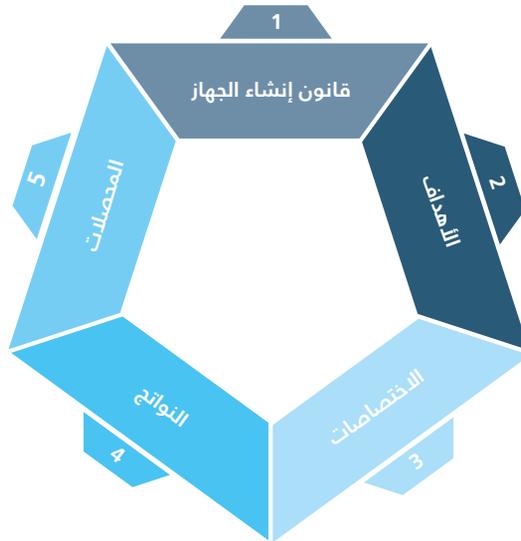
❁ القيادة
❁ المؤسسية
❁ إدارة الأداء
❁ الرقابة
❁ التقارير الخارجية

يهدف الجهاز إلى كسب ثقة الأطراف ذات العلاقة والحفاظ عليها من خلال اتباعه لأفضل معايير المحاسبة والشفافية المتعارف عليها دولياً وإصدار تقرير الحوكمة الخاص به بناءً على ذلك.

ويعتمد الجهاز في هذا التقرير على اتباع مجموعة من المبادئ والضوابط العامة والأسس والإجراءات المثلى التي تندرج تحت المكونات الرئيسية التالية للحوكمة:

القيادة

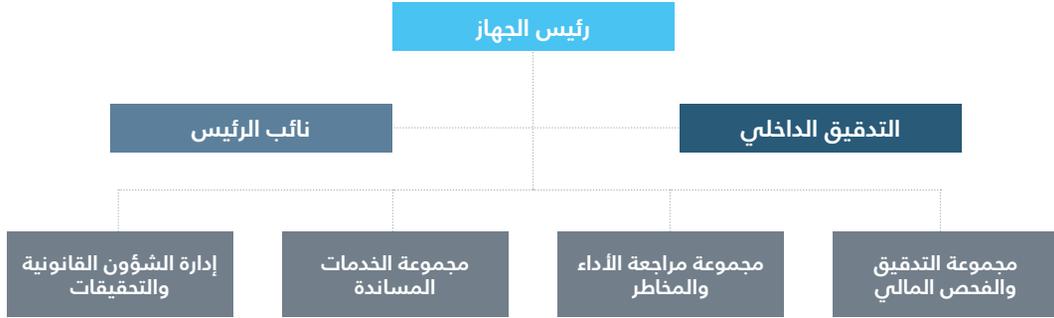
يعتمد الجهاز على مبدأ الشفافية في كافة تعاملاته ويحرص رئيس الجهاز من خلال عدة قنوات على توضيح الاستراتيجية العامة للجهاز لكافة العاملين فيه ومراجعة خطته السنوية وأدائه في بداية كل عام خلال الاجتماع السنوي الخاص بالجهاز بالإضافة إلى الاجتماعات الدورية مع الفريق الإداري والتي يتم من خلالها طرح المواضيع ذات الأهمية والتحقق من أن سير العمل يتماشى مع الخطة السنوية للجهاز وبالانساق مع الرؤية والإستراتيجية الشاملة لحكومة أبوظبي.



المؤسسية

قام الجهاز بوضع وتوثيق إطار تنظيمي واستراتيجي له كما قام الجهاز بتطوير منهجيات العمل المختلفة لجميع النواتج والخدمات التي يقدمها وذلك وفقاً لأفضل الممارسات العالمية. يتم مراجعة وتحديث هذا الإطار والمنهجيات بصورة دورية لضمان تلبيةه للمستجدات واحتياجات الإمارة والأطراف ذات العلاقة.

كما تم وضع هيكل تنظيمي للجهاز يخدم أهدافه ويساعده على تقديم نواتجه ويفصل بصورة واضحة بين مهام ومسؤوليات كل إدارة كما هو مبين في الشكل أدناه:



يؤمن الجهاز بأن موظفيه هم أهم موارده، حيث يضم فريق العمل خبرات وكفاءات عالية من ثقافات مختلفة توحدهم قيم الجهاز ورؤيته ومهامه.

يدعم الجهاز العمل بروح الفريق الواحد ويعزي كافة نجاحاته إلى ذلك حيث قام الجهاز بتحديد المسار الوظيفي فيه بشكل يضمن حصول الموظفين على فرص متساوية لتطوير مهاراتهم وخبراتهم مع محافظته على التزامه باستقطاب أبناء الدولة إلى هذا القطاع الحيوي ومساعدتهم على نيل المؤهلات المهنية والخبرات اللازمة.

إدارة الأداء

يقاس أداء الجهاز وفقاً لمقاييس موضوعية تم تطويرها على أساس معايير متعارف عليها عالمياً حيث قام الجهاز بتطوير ثلاث مجموعات من مقاييس الأداء:

- **مؤشرات الأداء الرئيسية للمحصلات:** تقيس مدى أثر أعمال الجهاز في وضع أو حالة المجتمع أو الاقتصاد أو البيئة ومدى التغيير في تلك الحالة أو الوضع.
- **مؤشرات الأداء الرئيسية للنواتج:** تقيس تكلفة وكمية وجودة وتوقيت الخدمات (النواتج) التي يقدمها الجهاز مثل: تكلفة التقارير، عدد التقارير، جودة التوصيات وإصدار التقارير في الوقت المحدد.
- **مؤشرات الأداء الداخلية:** تقيس أداء الإدارات والوحدات الداخلية للجهاز.

مجموعات مقاييس الاداء



يطبق الجهاز سياسات وإجراءات عادلة ومنصفة فيما يتعلق بمكافآت الموظفين بالإضافة إلى نظام إدارة الأداء الذي يضع الأسس العادلة لتقييم أداء الموظفين وتوضيح المسار المهني للنمو الوظيفي. كما يوفر الجهاز برامج تدريبية متنوعة وورش عمل خاصة تساهم بشكل أساسي في تنمية قدرات موظفي الجهاز وحرفية أدائهم ومعرفتهم لكي يتمكنوا من تحقيق النمو والتقدم في المجال الذي يعملون به.

ويعتبر الجهاز التواصل وسيلة أساسية وضرورية لقياس أدائه ولتحقيق الشفافية مع الأطراف ذات العلاقة سواء كانت هذه الأطراف هي الجهات الخاضعة أو الجمهور عموماً، حيث قام الجهاز بإطلاق العديد من المبادرات التي من شأنها خلق وعي وفهم لدوره ومهامه حيث تم إطلاق الهوية الجديدة له وموقعه الإلكتروني تحت عنوان www.adaa.abudhabi.ae بالإضافة إلى المبادرات الهادفة للارتقاء بمهنتي المحاسبة والتدقيق وفتح باب التواصل بين الجهات كافة وزيادة فرص تبادل المعلومات كالمجلة الإلكترونية الشهرية الخاصة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (ADAA IFRS Digest) وبوابة المعرفة الإلكترونية (e-maarifa) وموقع إدارة التدقيق - أبوظبي بالإضافة إلى ورش العمل وحلقات النقاش حول الخدمات والسياسات الجديدة.

يهتم الجهاز بالحصول على آراء الجهات الخاضعة وانطباعاتهم بخصوص أعمال الجهاز وذلك بعد صدور كل تقرير من تقارير الجهاز. تعتبر المحصلات التي يسفر عنها مثل هذا الاستطلاع دليلاً هاماً على فعالية الممارسات المتبعة، وتساهم بشكل أساسي في تطوير الممارسات والارتقاء بمستوى الخدمات التي يقدمها الجهاز.

الرقابة

الرقابة الداخلية:

يقوم الجهاز بمراجعة أنظمتها الرقابية الداخلية بشكل سنوي للتأكد من سلامتها وفعاليتها بالإضافة إلى ضوابط الرقابة المالية والتشغيلية والالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها وإدارة المخاطر من خلال وحدة التدقيق الداخلي في الجهاز والتي تعمل وفقاً «لدليل التدقيق الداخلي» الذي أصدره الجهاز عام 2010.

كما يتبع الجهاز قواعد صارمة للسلوك المهني من أجل الارتقاء إلى أرفع مستويات السلوك العملي والمهني والالتزام بقواعد وأخلاقيات المهنة، والحرص على فهم كافة الموظفين في الجهاز لها والتزامهم بها. بالإضافة إلى ذلك تم تحديد ضابط إلتزام مسؤول عن تلقي أية مخالفات متعلقة بالموظفين أو بنشاطات الجهاز وفحصها ورفع التوصيات لتتخذ الإجراءات اللازمة.

يؤدي موظفو الجهاز اليمين التالي أمام معالي رئيس الجهاز عند التحاقهم للعمل فيه بحسب ما جاء في مادة (9) من قانون إنشاء الجهاز:

أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للحاكم وللبلاد، وأن احترم الدستور والقانون وأن أعمل على صيانة الأموال العامة وأن أؤدي عملي بأمانة وصدق وأن أحافظ على سرية الأعمال.

الرقابة الخارجية:

يتم مراجعة وتدقيق البيانات المالية للجهاز عن طريق مدقق حسابات خارجي مستقل. فقد تم تعيين شركة كي بي ام جي وفقاً لقواعد تعيين مدققي الحسابات الصادرة عن الجهاز للقيام بهذه المهمة في عام 2014. ولقد تقاضت الشركة مبلغ 125,000 درهم لقاء الخدمات المتعلقة بمراجعة وتدقيق البيانات المالية المرعية والسنوية لعام 2015.

التقارير الخارجية

يقوم الجهاز بإعداد خطة سنوية توضح نواياه التشغيلية وأهدافه وتوقعات الأداء وتشمل الخطة استراتيجية وأولويات ونواتج ومحصلات الجهاز ومقاييس الأداء. كما يقوم الجهاز بإعداد تقرير سنوي «تقرير المحاسبة» يتضمن المعلومات الآتية:

- بيان الأداء الفعلي للجهاز خلال السنة المالية المنصرمة ومقارنته بالخطة السنوية، وغيرها من المعلومات الضرورية التي تمكن من إجراء تقييم لأداء الجهاز خلال السنة المالية.
- تقرير الحوكمة.
- البيانات المالية السنوية للجهاز وتقرير مدقق الحسابات عليها.





الجزء 02

نواتج الجهاز

1. مقدمة 18
2. منهجية التدقيق بالجهاز 19
3. التدقيق والفحص المالي 20
4. مراجعة الأداء والمخاطر 22
5. دعم المحاسبة 25

1. مقدمة

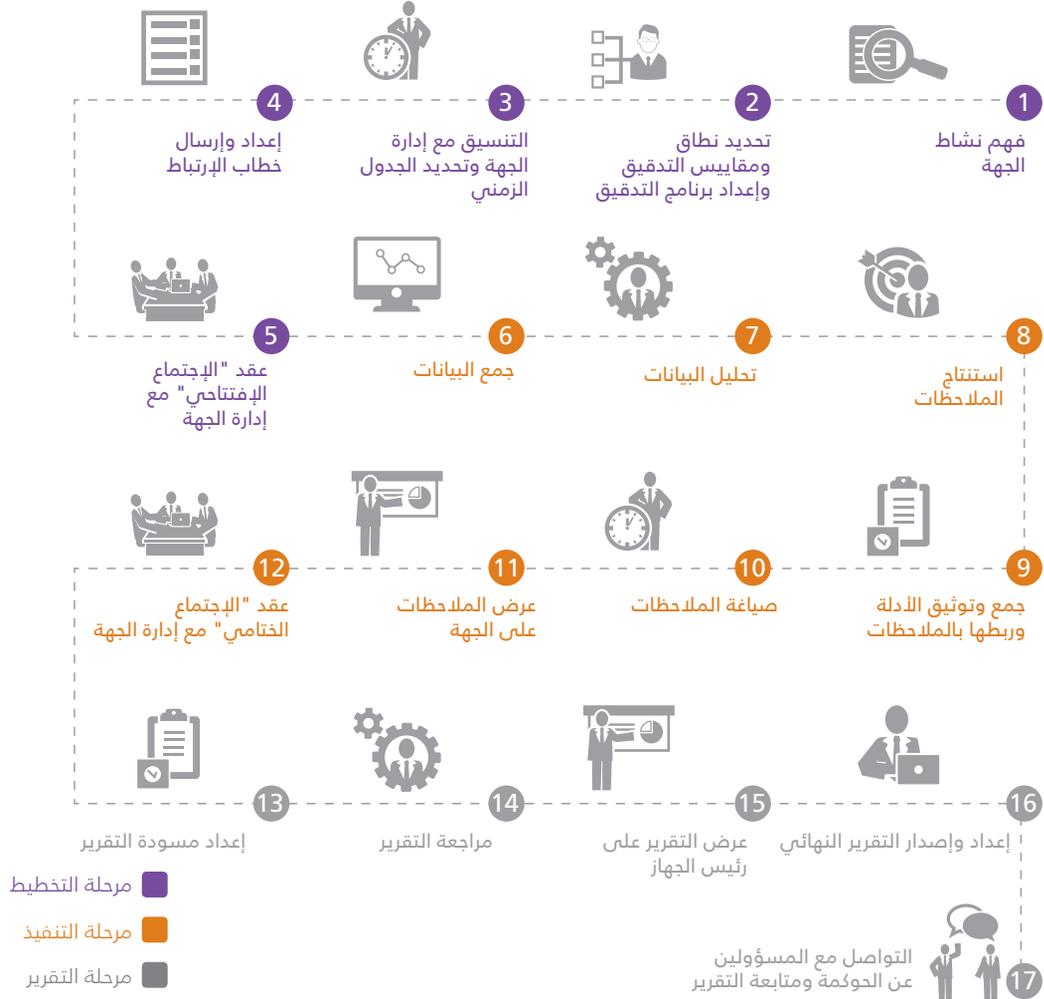
عمل الجهاز خلال الأعوام السابقة على تطوير عدد من النواتج لتمكنه من تنفيذ الاختصاصات الموكلة إليه بموجب القانون. ويوضح الشكل الآتي نواتج الجهاز التي تسهم في تنفيذ الاختصاصات الموكلة إليه:



2. منهجية التدقيق بالجهاز

يقوم الجهاز بأعمال التدقيق وفقاً لمنهجية موحدة للتدقيق لضمان جودة أعمال التدقيق التي يقوم بها مما ينعكس على تقارير الجهاز ونواتجه المختلفة حيث تتضمن المنهجية ثلاث مراحل رئيسية تشمل كل مرحلة منها عدد من الخطوات اللازمة لإتمام التدقيق كما هو موضح في الشكل الآتي:

تم تطوير منهجية التدقيق بجهاز أبوظبي للمحاسبة وفقاً للمعايير والإرشادات الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين والمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة الدولية وغيرها من المعايير المتعارف عليها عالمياً.



يتم تنفيذ مهام التدقيق المختلفة والتي يقوم بها جهاز أبوظبي للمحاسبة بناءً على مقاييس تدقيق تعد وفقاً لمعايير متعارف عليها عالمياً وأفضل الممارسات المطبقة المتعلقة بموضوع التدقيق.

بالإضافة إلى ذلك قام الجهاز بتحديد "مقاييس تدقيق" لكل ناتج من نواتج التدقيق والفحص المالي ومراجعة الأداء والمخاطر حيث أن جودة التقارير والملاحظات والتوصيات المذكورة فيها تعتمد بشكل مباشر على وجود مقاييس تدقيق مبنية على أفضل الممارسات المتعارف عليها عالمياً.

3. التدقيق والفحص المالي

قام الجهاز بتطوير ثلاثة نواتج ضمن هذه المجموعة بهدف التمكن من التحقق من صحة البيانات المالية الموحدة لحكومة أبوظبي والبيانات المالية الصادرة عن الجهات الخاضعة:

- التدقيق المالي
- الفحص المالي
- تقييم الإدارة المالية

1.3 التدقيق المالي

يتم تدقيق البيانات المالية لحكومة أبوظبي بهدف إبداء رأي حول ما إذا كانت البيانات المالية تعبر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية عن الأداء المالي للحكومة.

يقوم الجهاز بالتدقيق على البيانات المالية لحكومة أبوظبي وفقاً لمعايير التدقيق الدولية (ISA) لإبداء الرأي حول ما إذا كانت البيانات المالية تعبر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية عن الأداء المالي لحكومة أبوظبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS).

2.3 الفحص المالي

يشمل الفحص المالي قيام الجهاز بالتأكد من التزام الجهة الخاضعة بتعيين مدقق الحسابات وفقاً "لقواعد تعيين مدققي الحسابات" الصادرة عن جهاز أبوظبي للمحاسبة وفحص البيانات المالية وأعمال مدقق الحسابات، وذلك بهدف التحقق من صحة البيانات المالية للجهات الخاضعة.

قام الجهاز بتطوير 390 مقياس تدقيق للفحص المالي موزعين على 21 معيار ضمن خمسة عناصر رئيسية. وفي ما يلي عناصر ومعايير التدقيق للفحص المالي:

عناصر ومعايير التدقيق للفحص المالي

تعيين مدقق الحسابات	تنفيذ عملية التدقيق	إعداد التقرير
1. إستقلالية المدقق	8. اختبار انظمة الرقابة	19. انجاز المهمة وتقييم النتائج
2. الخبرة في مجال عمل الجهة	9. تنفيذ الإجراءات التحليلية	20. تكوين الرأي وإعداد التقرير
3. الكوادر الفنية والجودة	10. الأرصدة والمعاملات الجوهرية	
4. إجراءات تقييم العرض الفني والمالي	11. الإطار المحاسبي المطبق	
	12. التقديرات المحاسبية	المتطلبات التنظيمية والقانونية والأخرى
5. مذكرة تخطيط التدقيق	13. المعاملات مع الاطراف ذات العلاقة	21. الالتزام بالقوانين والأنظمة ذات العلاقة
6. فهم نشاط الجهة والبيئة الرقابية	14. الأحداث اللاحقة	
7. تقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية نتيجة الاحتيال أو الخطأ	15. استمرارية الجهة	
	16. إقرارات الإدارة الخطية	
	17. الاستفادة من عمل آخرين	
	18. القضايا والمطالبات	

تم تطوير مقاييس التدقيق للفحص المالي بناءً على الآتي:

- قواعد تعيين مدققي الحسابات الصادرة بموجب القانون رقم 14 لسنة 2008.
- معايير التدقيق الدولية الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين.
- معايير المحاسبة المستخدمة لإعداد البيانات المالية (IFRS أو IPSAS).

يتم تصنيف الملاحظات الناتجة عن الفحص المالي وفقاً للآتي:

- **إجراء تصحيحي جوهري:** ملاحظة ذات تأثير جوهري مما يتطلب إجراء تصحيحي جوهري
- **إجراء تصحيحي:** ملاحظة تشير إلى وجود قصور في عملية التدقيق مما يتطلب إجراء تصحيحي لتحسين عملية التدقيق
- **إجراء تصحيحي محدود:** ملاحظة تشير إلى وجود خطأ محدد والذي لو تم اكتشافه ومتابعته لنتج عنه تسويات محاسبية

3.3 تقييم الإدارة المالية

يتم تقييم الإدارة المالية في الجهات الخاضعة والتأكد من مدى توافقها مع أفضل الممارسات، وذلك بهدف التحقق من فاعلية عملية إعداد البيانات والتقارير المالية.

تم تطوير مقاييس التدقيق لتقييم الإدارة المالية بما يتفق مع المعايير المعدة من قبل معهد الإدارة المالية والمحاسبة في القطاع العام "CIPFA" وهو معهد رائد للمحاسبين العاملين في المملكة المتحدة وعضو في الإتحاد الدولي للمحاسبين "IFAC".

إن نموذج الإدارة المالية المتبع والمعد من قبل المعهد يقسم الإدارة المالية لثلاث أساليب متدرجة هي:

- حماية الأموال
- دعم الأداء
- تمكين التغيير

ويتم تطبيق هذه الأساليب الثلاث من خلال أبعاد الإدارة المالية الأربعة وهي:

- القيادة
- فريق العمل
- الإجراءات
- ذوي المصلحة

يتم تقييم الإدارة المالية وفقاً لـ 38 معيار حيث يتم التقييم بالنسبة لكل معيار عن طريق إعطاء تصنيف من 1 إلى 4 حيث أن 1 يشير إلى معيار غير مطبق في حين 4 تشير إلى تطبيق رائد يحدد بناءً على 442 مقياس موزعة على أبعاد الإدارة المالية.



4. مراجعة الأداء والمخاطر

قام الجهاز بتطوير ثلاثة نواتج ضمن هذه المجموعة بهدف التحقق من أن إدارة وتحصيل وصرف أموال وموارد الجهات الخاضعة يتم بكفاءة وفعالية واقتصادية والتزام هذه الجهات بالقوانين والأنظمة واللوائح وقواعد الحوكمة:

- تقييم التدقيق الداخلي
- مراجعة المشتريات
- مراجعة الخدمات والنواتج

1.4 تقييم التدقيق الداخلي

يتم تقييم نشاط التدقيق الداخلي في الجهات الخاضعة للتحقق من فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة بالجهة.

قام الجهاز بتطوير 96 مقياس تدقيق لتقييم نشاط التدقيق الداخلي موزعة على 26 معياراً ضمن ستة عناصر رئيسية.

ويوضح الشكل الآتي عناصر ومعايير التقييم:

الاستقلالية والموضوعية	التنظيم والتوطين	منهجية العمل
<ol style="list-style-type: none">1. الاستقلالية التنظيمية2. عناصر الاستقلالية التنظيمية3. التأثير على الاستقلالية4. الإقرار بتعريف التدقيق الداخلي وميثاق الأخلاقيات والمعايير5. التفاعل المباشر مع المجلس	<ol style="list-style-type: none">6. إعداد الخطة الاستراتيجية للتدقيق الداخلي7. ميثاق إدارة التدقيق الداخلي8. الهيكل التنظيمي وإمكانيات الموارد9. خطط التطوير الوظيفي10. خطط التوطين بإدارة التدقيق الداخلي	<ol style="list-style-type: none">11. دليل ومنهجية التدقيق الداخلي12. الاتساق بين منهجية التدقيق الداخلي والنظام الإلكتروني13. التعريف بمنهجية التدقيق الداخلي
عمليات التدقيق	التقنية المطبقة	القيمة المضافة
<ol style="list-style-type: none">14. إدارة الموارد - الساعات والمصاريف15. تخطيط التدقيق وتقييم المخاطر16. تنفيذ التدقيق17. التواصل ورفع التقارير18. متابعة تنفيذ خطط العمل19. الخدمات الاستشارية20. إتمام الخطة السنوية21. إدارة مقدمي الخدمات	<ol style="list-style-type: none">22. استخدام التقنية23. الرقابة والصيانة والترقية	<ol style="list-style-type: none">24. الانطباع العام عن التدقيق الداخلي25. إدارة التوقعات والقيمة المضافة26. نشر أفضل ممارسات الحوكمة

تم تطوير مقاييس التدقيق لتقييم التدقيق الداخلي بناءً على الإرشادات التطبيقية عن المعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي الصادرة عن جمعية المدققين الداخليين (IIA).

يتم تقييم كل عنصر من العناصر الستة للوصول إلى تقييم كلي بنتيجة "ناجح" أو "غير ناجح" لنشاط التدقيق الداخلي. وحيث أن هذه العناصر تختلف من حيث الأهمية، فإنه تم تخصيص نسبة محددة لكل عنصر تماشياً مع أهميته، حيث يتم احتساب نتائج التقييم لكل عنصر بناء على هذه الأهمية.

يتم تصنيف نشاط التدقيق الداخلي الذي يحقق نتيجة "ناجح" ضمن إحدى الفئات الثلاث كما يلي:

التصنيف	النتيجة	الوصف
الفئة الأولى	أعلى من 89%	يلزم تحسينات طفيفة للوصول إلى أفضل الممارسات
الفئة الثانية	75% حتى 89%	يلزم تحسينات محددة للوصول إلى أفضل الممارسات
الفئة الثالثة	50% حتى 74%	يلزم تحسينات رئيسية للوصول إلى أفضل الممارسات

2.4 مراجعة المشتريات

تتم مراجعة المشتريات لدى الجهات الخاضعة بهدف التحقق من كفاءة وفعالية واقتصادية عملية الشراء والتأكد من الإلتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها في الجهة.

قام الجهاز بتطوير 74 مقياس تدقيق لمراجعة عملية المشتريات موزعة على 13 معياراً ضمن ثلاثة عناصر رئيسية هي: الإطار التنظيمي للمشتريات، الممارسات المطبقة، وحفظ السجلات والتقارير. يوضح الشكل التالي عناصر ومعايير مراجعة المشتريات:



تم تطوير مقاييس التدقيق لمراجعة المشتريات استناداً إلى معايير "معهد المشتريات والإمداد" (CIPS) وبما يتوافق مع القوانين واللوائح الخاصة بالمشتريات والمعمول بها في إمارة أبوظبي.

يتم تصنيف الملاحظات الناتجة عن مراجعة المشتريات وفقاً لأهميتها وأثرها كالتالي:

ملاحظة ذات خطر متوسط

ملاحظة تشير إلى ضعف في عملية الشراء مما يتطلب إجراء تصحيحي لتحسين هذه العملية.



ملاحظة ذات خطر عالي

ملاحظة ذات تأثير جوهري على عملية الشراء مما يتطلب إجراء تصحيحي فوري لضمان عدم تكرارها.



3.4 مراجعة الخدمات والنواتج

تتم مراجعة الخدمات والنواتج التي تقدمها الجهات الخاضعة بهدف التحقق من مدى كفاءة وفعالية واقتصادية العمليات والإجراءات التي يتم من خلالها تقديم الخدمة أو الناتج محل المراجعة ومدى توافقها مع أفضل الممارسات. تشمل هذه المراجعة مراجعة مشاريع البنية التحتية والمرافق الحيوية قيد التنفيذ حيث أن هذه المشاريع تعد إحدى نواتج الجهات الخاضعة.

يتم تطوير مقاييس ومعايير التدقيق لكل مهمة ضمن ثلاثة عناصر رئيسية كما هو موضح في الشكل الآتي:

عناصر ومعايير التدقيق لمراجعة الخدمات والنواتج

قبول الجمهور للخدمة	مقاييس الاداء والتقارير	الممارسات المطبقة*	إطار الحوكمة	قوانين وسياسات الإمارة
خارج نطاق اختصاص جهاز أبوظبي للمحاسبة	<ol style="list-style-type: none"> 1. مقاييس الأداء 2. سلامة البيانات 3. تقارير الأداء 	<ol style="list-style-type: none"> 1. إصدار الرخص 2. تجديد الرخص 3. إلغاء الرخص 4. التفتيش ومراقبة الجودة 5. تأديب المخالفين 	<ol style="list-style-type: none"> 1. الاطار التنظيمي والتشغيلي 2. الاستراتيجية 3. نموذج تقديم الخدمات والنواتج 4. الخطة السنوية 5. أدلة العمل 6. التوثيق وإدارة استمرارية الأعمال وتقنية المعلومات 7. إدارة تضارب المصالح 	خارج نطاق اختصاص جهاز أبوظبي للمحاسبة

*تختلف معايير التدقيق للممارسات المطبقة وفقاً للخدمة أو الناتج محل المراجعة.

كما تم تطوير عدد من مقاييس التدقيق لمراجعة المشاريع موزعة على 17 معيار ضمن ثلاثة عناصر رئيسية وفقاً لمعايير إدارة المشاريع الصادرة عن معهد إدارة المشاريع "PMI". ويوضح الجدول الآتي عناصر ومعايير التدقيق لمراجعة المشاريع:

إدارة البرامج

1. حوكمة البرنامج
2. تخطيط البرنامج وتوحيد العمليات
3. متابعة أداء البرنامج وإعداد تقارير الأداء

إدارة المشاريع

التخطيط	التنفيذ وتقييم الأداء	التسليم
1. تمويل المشروع	1. إدارة نطاق المشروع والعقود	1. تسليم المنشآت
2. خطة المشروع	2. إدارة التكلفة	2. إغلاق الأمور المالية
3. إدارة التصميم	3. إدارة الجدول الزمني	
4. إدارة المشتريات	4. إدارة الجودة	
	5. إدارة المخاطر	
	6. إدارة الصحة والسلامة والبيئة	
	7. إدارة الاتصال وأصحاب المصلحة	
	8. إدارة الموارد البشرية	

5. دعم المحاسبة

قام الجهاز بتطوير أربعة نواتج ضمن هذه المجموعة بهدف دعم مساءلة ومحاسبة الجهات الخاضعة حول مهامها ومسؤولياتها إضافة إلى تدريب وتأهيل الكوادر المواطنة ودعم تبادل الخبرات والممارسات الرائدة، وهي:

- تقارير المحاسبة
- المشورة
- الفحص الخاص
- مركز أداء للمعرفة

1.5 تقارير المحاسبة

إعداد ورفع التقارير إلى صاحب السمو ولي العهد عن أعمال الجهاز وأية مهام ومسؤوليات يراها سموه.

2.5 المشورة

يقدم الجهاز المشورة للجهات الخاضعة بناءً على طلبها وبعد موافقة رئيس الجهاز.

يتم إعداد تقارير المشورة بناءً على "منهجية تقديم المشورة" الصادرة عن الجهاز وفي ضوء المعلومات المقدمة له من الجهة الخاضعة.

3.5 الفحص الخاص

التحقيق في البلاغات المحالة إلى الجهاز والمخالفات التي تتكشف له خلال قيامه بأي من أعماله في الجهات الخاضعة، وفحص المخالفات التي تقوم الجهات الخاضعة بالتحقيق فيها.

تم تطوير "منهجية الفحص الخاص" بناءً على أفضل الممارسات ووفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في الامارة.

التحقيق في المخالفات المالية

يقوم الجهاز بالتحقيق في البلاغات المحالة إليه من صاحب السمو ولي العهد والمخالفات التي تتكشف للجهاز اثناء تأدية أعماله، وذلك بهدف تحديد أوجه هذه المخالفات وطبيعتها وتحديد المسؤولين عنها ومحاسبتهم.

يقوم الجهاز بالتحقيق في هذه المخالفات بمعرفته مباشرة أو بتكليف الموظف المختص (ضابط الإلتزام) بالجهة الخاضعة بذلك ما لم يسبق له النظر فيها.

فحص المخالفات المالية

يتطلب قانون انشاء الجهاز أن تقوم الجهات الخاضعة بإخطار الجهاز فور إكتشاف اية مخالفة أو وقوع حدث يترتب عليه مخالفة كما يتطلب أن تقوم تلك الجهات بإرسال نسخة عن أوراق التحقيقات بعد الانتهاء منها مشفوعة بمحاضرها وقرارات التصرف، وذلك في مدة اقصاها عشرة أيام من تاريخ صدورها.

يقوم الجهاز بدوره بفحص اوراق التحقيق المرسلة من الجهات الخاضعة للتحقق من موضوعية التحقيق والوقوف على الأسباب التي أدت إلى المخالفة والجراءات التي تم اتخاذها بالجهة لمعالجتها وعدم تكرارها مستقبلاً.

4.5 مركز أداء للمعرفة

قام الجهاز بتطوير أربعة نواتج ثانوية ضمن هذه المجموعة تمكنه من تحقيق أحد أهم أهدافه وهو تدريب وتأهيل الكوادر المواطنة ودعم تبادل الخبرات والممارسات الرائدة :

- تأهيل مدققين إماراتيين
- الأبحاث ومشاركة المعرفة
- التمثيل المحلي والدولي
- المؤتمرات وورش العمل

تأهيل مدققين إماراتيين

يعمل الجهاز على تطوير برامج تدريبية متخصصة بهدف المساهمة في تدريب وتأهيل المدققين الإماراتيين ومساعدتهم على اكتساب المعرفة والمهارات اللازمة لنجاحهم ودفع مسيرتهم المهنية حيث تم تطوير برنامج تطوير المدققين الذي يقدم للخريجين الإماراتيين الجدد الفرصة الأسرع والأشمل للتطور المهني والانتقال من منصب مساعد مدقق إلى منصب مدير مدققين خلال 7 سنوات. ويقدم الجهاز للملتحقين بهذا البرنامج برامج تأهيلية لاجتياز اختبار المحاسبين القانونيين المعتمدين (CPA) واختبار المدققين الداخليين المعتمدين (CIA).

يقوم الجهاز بتقديم برامج تدريب بشكل سنوي للطلاب الجامعيين الذين يسعون للحصول على إجازة في المحاسبة أو إدارة الأعمال أو العلوم الاقتصادية أو المالية لمساعدتهم على توسيع خبراتهم وتعزيز مداركهم في مجال العمل وتعزيز فهمهم للمهنة والدور الذي سيؤدونه كمدققين.

الأبحاث ومشاركة المعرفة

أسس الجهاز هذا الناتج بهدف نشر الوعي حول أفضل الممارسات المطبقة في القطاع الحكومي وعلى المستوى الدولي وتوفير ثروة من المعرفة والموارد المحلية التي تساهم في تطوير الأداء الحكومي. وقد قام الجهاز بإطلاق مبادرات عدة في مجال الأبحاث ومشاركة المعرفة مثل:

وحدة الأبحاث والمعرفة: أسس الجهاز وحدة داخلية للأبحاث والمعرفة في عام 2009 بهدف تطوير وتصنيف ونشر المعرفة بطرق أكثر فعالية في كافة النواحي التشغيلية التابعة للجهاز بالإضافة إلى المساهمة في دعم الإحتياجات والقدرات المعرفية والبحثية في الجهات الخاضعة.

مكتب معايير المحاسبة والتدقيق: يشرف المكتب على إصدار أوراق عمل فنية في مجال المحاسبة بصورة دورية حيث يتم إصدار مجلة إلكترونية شهرية حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (ADAA IFRS Digest)، كما يتم إصدار نشرة ربع سنوية حول معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS)، بالإضافة إلى نماذج توضيحية للبيانات المالية المنفصلة والموحدة والبيانات المالية للحكومة حيث يتم إعداد تلك النماذج طبقاً لـ "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" و"معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام". إن إصدارات الجهاز تعنى بالدرجة الأولى بالأمور المحاسبية ذات الصلة بإعداد التقارير المالية في الجهات الخاضعة.

كما تهدف هذه الإصدارات إلى المساهمة في الحد من إختلاف المعالجات المحاسبية حيث يتم تسليط الضوء على أي تغييرات في المعايير الجديدة والتطبيق الصحيح للمعايير الحالية لإعداد التقارير المالية.

بوابة المعرفة: في عام 2010 أطلق الجهاز بوابة المعرفة الإلكترونية (e-maarifa) بهدف خلق وسيلة لتبادل المعرفة في الحكومة والجهات الحكومية حيث يتبادل المشاركون الخبرات ويتم نشر المعرفة بشكل أكثر فعالية في كافة الإدارات التشغيلية المتشابهة.

أدلة الممارسات: يقوم الجهاز بالبحث عن أفضل الممارسات المتبعة عالمياً وتجميعها في أدلة للممارسات لاستخدامها من قبل الجهات الخاضعة والقطاع العام.

التمثيل المحلي والدولي

يحرص الجهاز على المساهمة الفعالة في جوانب التنظيم والإشراف المتعلقة بمجالات المحاسبة والتدقيق من خلال الحصول على عضويات في مؤسسات محلية وعالمية متخصصة ومعنية بوضع وتحسين القوانين والأنظمة واللوائح في هذه المجالات.

يعتبر الجهاز أول جهة في الشرق الأوسط تنضم لعضوية المنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين ويتم انتخابه لعضوية المجلس الاستشاري التابع للمنتدى.

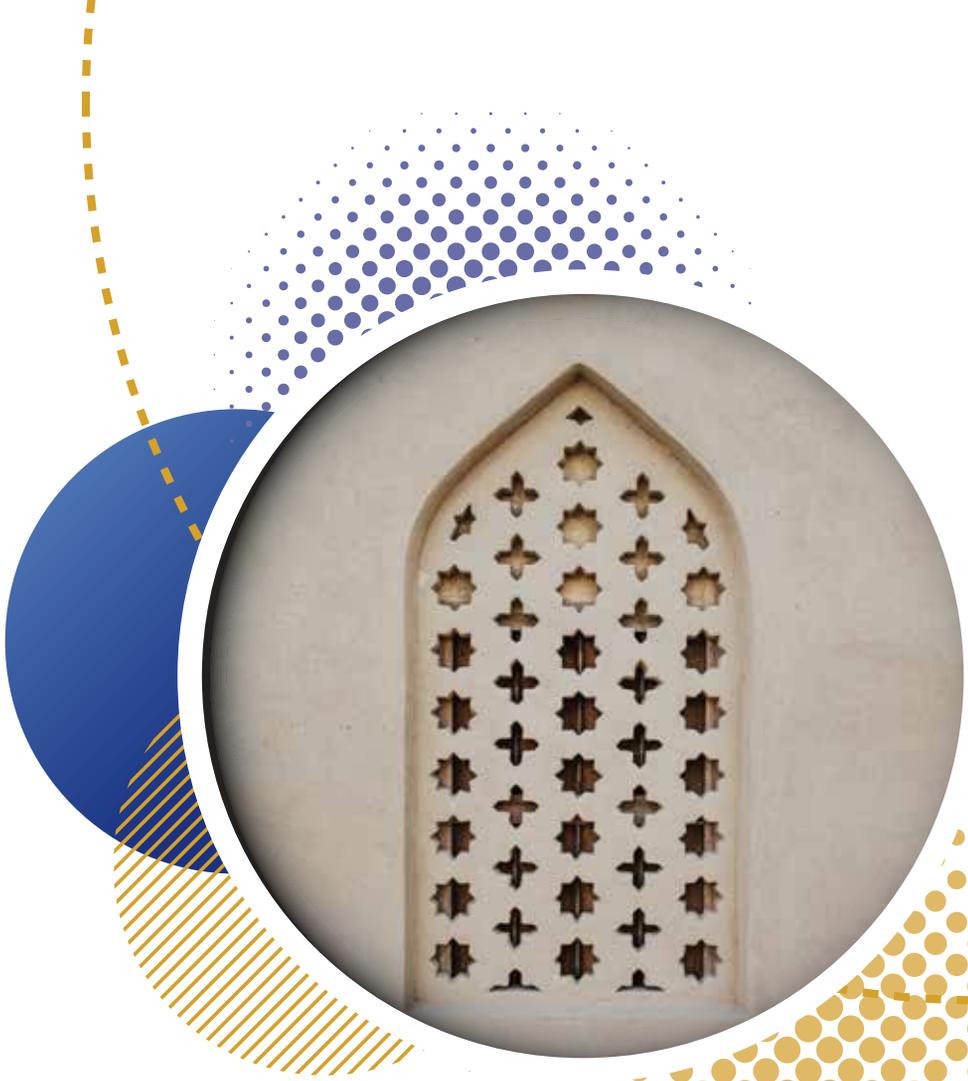
المؤتمرات وورش العمل

تنظيم المنتديات والمؤتمرات وورش العمل للجهات الخاضعة حول الموضوعات التي تتعلق بأعمال الجهاز وتقع ضمن نطاق خبراته مثل:

منتدى أئبوظبي الفني لمعايير المحاسبة والتدقيق: يضم هذا المنتدى خبراء مهنة التدقيق من مكاتب التدقيق العالمية المتواجدة في الدولة حيث يتم مناقشة التحديات الحالية والمستقبلية المتعلقة بالمعالجات المحاسبية بهدف توحيد تفسير معايير المحاسبة وبناء قاعدة موحدة للتفسيرات المتعلقة بهذه المعايير محلياً وتحديد قبول العمل بها أم لا والذي من شأنه تحسين جودة التقارير المالية والقدرة على إجراء المقارنات بينها.

منتدى التدقيق الداخلي: يضم هذا المنتدى رؤساء وحدات التدقيق الداخلي في الجهات الخاضعة ويدور النقاش حول المنهجيات المتبعة والأنظمة واللوائح الداخلية والتحديات التي تواجه أعمال التدقيق الداخلي بشكل عام، إضافة إلى إتاحة الفرصة للتبادل المعرفي حول أفضل الممارسات والتطورات.





الجزء 03

تقرير عام 2015 وخطة عمل 2016

- | | |
|----|----------------------------|
| 30 | 1. ملخص إنجازات عام 2015 |
| | 2. نواتج المجموعة الأولى: |
| 33 | التدقيق والفحص المالي |
| | 3. نواتج المجموعة الثانية: |
| 38 | مراجعة الأداء والمخاطر |
| | 4. نواتج المجموعة الثالثة: |
| 47 | دعم المحاسبة |
| 56 | 5. خطة عمل 2016 |

1. ملخص إنجازات عام 2015

الإجتماع السنوي لـ "المنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين".

فيما يلي ملخص لأهم إنجازات الجهاز خلال عام 2015:

- تدقيق البيانات المالية لحكومة أبوظبي وفق معايير دولية وإصدار تقرير التدقيق المستقل برأي "غير متحفظ".
 - فحص البيانات المالية لـ 70 جهة خاضعة والتحقق من مدى التزام الجهات بموازنتها وبمتطلبات المعايير الدولية ومتابعة تطبيق الجهات الخاضعة لـ "قواعد تعيين مدققي الحسابات" الصادرة بموجب القانون رقم 14 لسنة 2008.
 - تقييم أداء إدارات التدقيق الداخلي لـ 52 جهة خاضعة والتحقق من مدى كفاءة وفعالية التدقيق الداخلي بها.
 - مراجعة المشتريات للجهات الخاضعة وإصدار 22 تقرير.
 - مراجعة الخدمات والنواتج المتعلقة بالتراخيص المدرسية والضمان الصحي للمواطنين وتراخيص المنطقة الحرة ومشروع المطار الجديد وإدارة أصول القُصْر والتنمية الأسرية.
 - إصدار 4 تقارير لتقييم الإدارة المالية لتعزيز دور الإدارات المالية في الجهات الخاضعة.
 - رفع عدد من تقارير المحاسبة عن عدد من المواضيع ذات الأهمية والتحقق في البلاغات المحالة إلى الجهاز والمخالفات التي تم اكتشافها خلال القيام بأعمال الجهاز وإصدار تقارير الفحص الخاص عنها.
 - المشاركة في الدورة التاسعة لورشنة عمل المنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين والتي عقدت في العاصمة البريطانية لندن إلى جانب أكثر من 147 مشارك يمثلون 43 دولة ومقاطعة.
 - استضافة إجتماع مجلس مراقبة المصلحة العامة لعام 2015 للمرة الأولى في الشرق الأوسط بمدينة أبوظبي.
 - عقد ورش عمل لأعضاء مجالس إدارة الجهات والشركات الحكومية وإطلاعهم على أفضل الممارسات المتبعة، وذلك بالتعاون مع معهد المديرين البريطاني (Institute of Directors – IoD).
 - المشاركة مع أكثر من 50 دولة ومقاطعة في
- مشاركة رئيس الجهاز كمتحدث رئيسي في مؤتمر "التحديات المستقبلية لمهنة المحاسبة والتدقيق" في العاصمة الإسبانية مدريد والذي عقد تحت رعاية مجلس مراقبة المصلحة العامة وبحضور كافة أعضاء مجلس مراقبة المصلحة العامة، ورؤساء الهيئات المنظمة لمهنة التدقيق من مختلف أرجاء العالم، وقيادات الاتحاد الدولي للمحاسبين.
 - استضافة "مؤتمر القيادة للقطاع العام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" بالتعاون مع الاتحاد الدولي للمحاسبين، للمرة الأولى في الشرق الأوسط بمدينة أبوظبي.
 - استمرار عضوية رئيس الجهاز في المجلس الاستشاري الأعلى للاتحاد الدولي للمحاسبين.
 - حصول الجهاز على شهادة الأيزو OHSAS 2007:18001 في نظام إدارة الصحة والسلامة المعتمدة دولياً من قبل مؤسسة (Lloyd's Register Quality Assurance).
 - حصول الجهاز على شهادة الأيزو 20000:2011 في إدارة خدمات تقنية المعلومات المعتمدة دولياً من قبل مؤسسة (Lloyd's Register Quality Assurance).
 - حصول إدارة الموارد البشرية والاتصال في الجهاز على شهادة الاستثمار في الموارد البشرية (Investors in People) التي تمنحها الهيئة الدولية للمستثمرين في الموارد البشرية، والتي تعتمد أفضل الممارسات لتحسين أداء الموظفين وإنتاجيتهم بالاعتماد على تطوير إمكانياتهم.
 - حصول الجهاز على شهادة الأيزو 27001:2013 في امن المعلومات من قبل مؤسسة (Lloyd's Register Quality Assurance).
 - اعتماد مركز أداء للمعرفة بالجهاز كمزود تدريب معتمد لدى معهد القيادة والادارة بالملكة المتحدة.
 - متابعة مخرجات "برنامج تطوير المدققين" المتعلق بتدريب وتأهيل المدققين الإماراتيين والاستمرار في إغارة الموظفين الملتحقين بالبرنامج إلى شركات التدقيق الكبرى في العالم.

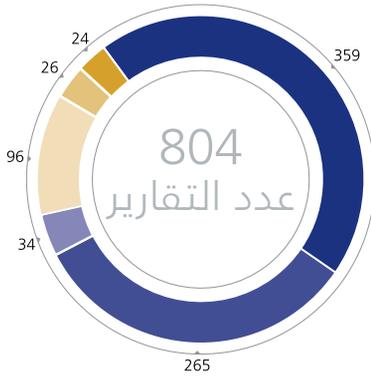
- استمرار الجهاز في ترأس "منتدى أوطبي الفني لمعايير المحاسبة والتدقيق" بهدف توحيد تفسيرات المعايير المحاسبية بين الجهاز وشركات التدقيق وممارسي مهنتي المحاسبة والتدقيق بالدولة.
- إصدار عدد من أوراق العمل الفنية المتعلقة بمعالجة الأمور المحاسبية المعقدة وتوحيد تفسير معايير التقارير المالية.
- الاستمرار في تقديم المشورة والدعم للجهات الخاضعة عند الطلب ومساندة الجهات الخاضعة في تطوير أداء وحدات التدقيق الداخلي.
- إصدار أوراق بحث رئيسية وعدد من المقارنات مع الممارسات العالمية والدراسات الاستقصائية بالإضافة إلى متابعة إصدار المجلة الإلكترونية "عالم الشفافية والمحاسبة".
- تعزيز قيمة "البوابة الإلكترونية e-maarifa" للتواصل وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات والتي تجاوز عدد أعضائها 550 عضو من موظفي حكومة أوطبي في 95 جهة خاضعة.

يوضح الجدول التالي عدد التقارير الصادرة عن الجهاز عن مجموعة التدقيق والفحص المالي ومجموعة مراجعة الأداء والمخاطر:

بيان	فعلي	فعلي	فعلي	فعلي	أهداف	فعلي
	2011	2012	2013	2014	2015	2015
التدقيق والفحص المالي	87	80	82	82	78	78
مراجعة الأداء والمخاطر	68	86	80	80	81	81
إجمالي عدد التقارير	155	166	162	162	159	159

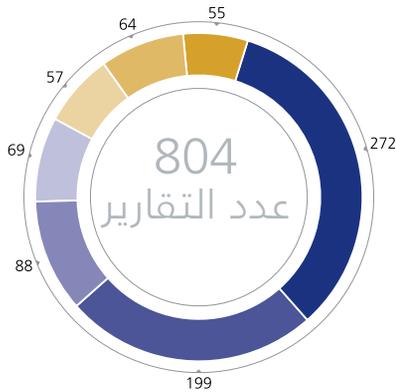
ويوضح الشكل البياني الآتي إجمالي عدد التقارير لكل ناتج خلال الأعوام الخمسة السابقة:

إجمالي عدد التقارير لكل ناتج في الأعوام الخمسة السابقة



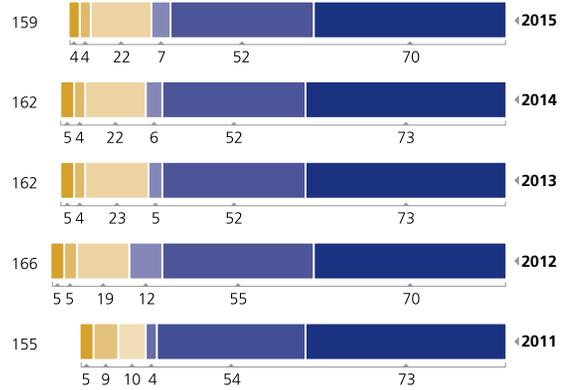
كما يوضح الشكل البياني الآتي إجمالي عدد التقارير لكل قطاع في الأعوام الخمسة السابقة:

إجمالي عدد التقارير لكل قطاع في الأعوام الخمسة السابقة

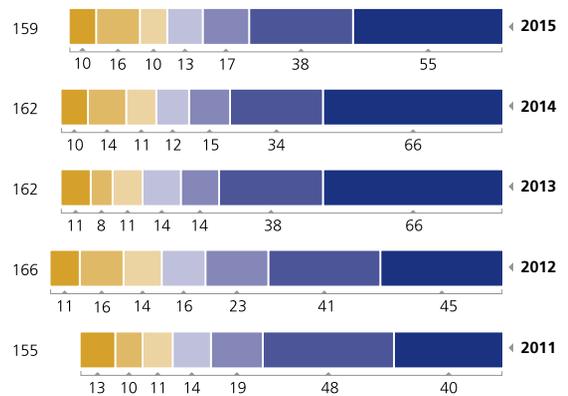


ويوضح الشكل البياني الآتي عدد التقارير بحسب الناتج خلال الأعوام الخمسة السابقة والبالغ عددها 804 تقرير:

عدد التقارير بحسب الناتج في كل عام من الأعوام الخمسة السابقة



عدد التقارير بحسب القطاع في كل عام من الأعوام الخمسة السابقة

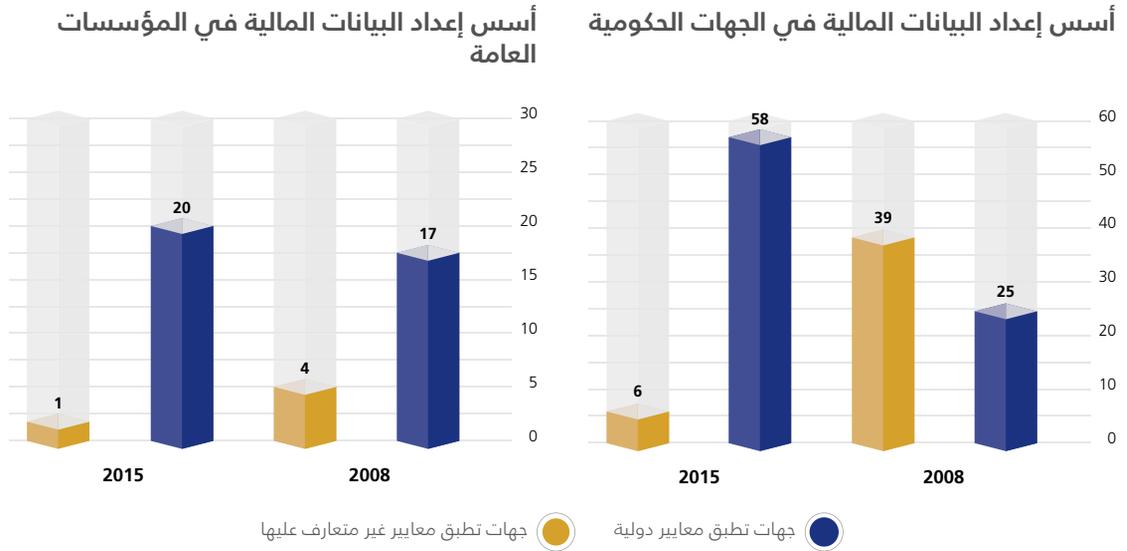


2. نواتج المجموعة الأولى: التدقيق والفحص المالي

تركز نواتج هذه المجموعة على تدقيق البيانات المالية لحكومة أبوظبي وفحص البيانات المالية للجهات الخاضعة وفقاً لمنهجيات عمل الجهاز.

تواصل هذه المجموعة تقديم التوصيات للجهات الخاضعة بشأن تحسين أسس إعداد البيانات المالية بما يتوافق مع طبيعة عمل هذه الجهات. وقد تم إجراء تغييرات ملحوظة في أسس إعداد البيانات المالية منذ عام 2009 في الجهات الخاضعة، حيث حث الجهاز جميع الجهات الخاضعة على إعداد بياناتها المالية باستخدام «معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام - IPSAS» أو «المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية - IFRS».

وفيما يلي توضيح التغييرات التي طرأت على أسس إعداد البيانات المالية في الجهات الحكومية والمؤسسات العامة (الشركات الحكومية):



تتضمن مجموعة التدقيق والفحص المالي النواتج الآتية:

- التدقيق المالي
- الفحص المالي
- تقييم الإدارة المالية

1.2 التدقيق المالي

قام الجهاز بتدقيق البيانات المالية لحكومة أبوظبي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 وتم إصدار رأي «غير متحفظ».

تم إعداد البيانات المالية بناءً على الأساس النقدي ووفقاً لـ «معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام» وتمت إجراءات التدقيق المالي من قبل الجهاز وفق «المعايير الدولية للتدقيق».

2.2 الفحص المالي

خلال عام 2015، قام الجهاز بفحص 70 تقرير لمدققي حسابات الجهات الخاضعة وأعمال التدقيق الخاصة بالبيانات المالية لهذه الجهات والتي تم اختيارها وفقاً لمعايير تحديد أولويات عمل الجهاز.

ملخص ملاحظات تقارير الفحص المالي

يقوم الجهاز عند نهاية كل فحص مالي بإصدار تقريره وإرساله إلى المسؤولين عن الحوكمة في الجهات الخاضعة وكذلك لمدققي الحسابات لإجراء التحسينات وللتنفيذ والمتابعة.

واصل الفحص المالي تسليط الضوء على عدد من النواحي التي يتوجب تحسينها والتي في مجملها تتعلق بالآتي:

- إصدار البيانات المالية في الوقت المناسب بما يتوافق مع التعاميم ذات الصلة وأفضل الممارسات.
- اختبار الانخفاض في قيمة الشهرة والأصول غير الملموسة وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- اختبار الانخفاض في قيمة الأصول في حالة وجود مؤشرات خارجية أو داخلية تدل على إمكانية انخفاض قيمة تلك الأصول.
- الاعتراف بالإيرادات في الفترات المالية التي تخصها وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأفضل الممارسات المتبعة في القطاع ذو الصلة.
- استهلاك الأصول على مدى العمر الإنتاجي الذي يتوقع فيه استخدام المنافع الاقتصادية المستقبلية لتلك الأصول.
- إعداد البيانات المالية الموحدة بما يتفق مع متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التشغيلي والتمويلي.
- تنفيذ الموازنة السنوية وفقاً للقوانين والتعاميم ذات العلاقة.
- إدراج الأصول التي يتم استخدامها من قبل الجهات والتي يتم تحقيق إيرادات منها بالبيانات المالية لتلك الجهات.
- عمليات تسجيل وإدراج الأصول الخاصة بالمشاريع والمبادرات الرأسمالية.
- إدراج المعاملات مع المالكين بصفتهم مالكين في بيان حقوق الملكية وفقاً لإرشادات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- إظهار المساهمات الحكومية في البيانات المالية وفقاً للموازنات التشغيلية المعتمدة والتمويل المستلم.
- إصدار البيانات المالية باللغة العربية بما يتوافق مع المراسيم والتعاميم ذات الصلة.
- تقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية بشكل يتفق مع متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- منح مكافآت سنوية وحوافز للموظفين بما يتوافق مع القرارات ذات الصلة.
- تقييم إمكانية استرداد التسهيلات المالية والقروض.
- مدى اتساق التدفقات النقدية التشغيلية مع الأرباح المسجلة في قائمة الدخل في ضوء متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- الاعتراف بنتائج أعمال الاستثمارات الخارجية وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- عرض بيان مقارنة الموازنة والانفاق الفعلي في البيانات المالية وفقاً للقرارات والمراسيم ذات الصلة.
- تسجيل مبالغ مستحقة من حكومة أبوظبي في بيان المركز المالي دون وجود ما يؤدي استحقاقها.
- عدم وضع سقف لمسؤولية مدقق الحسابات تجاه الطرف الثالث في خطاب الارتباط الخاص بعملية التدقيق بما يتوافق مع متطلبات القوانين ذات العلاقة.
- اعتماد الإدارة على مدققي الحسابات لإعداد البيانات المالية والمعالجات المحاسبية.
- تطبيق النسخة الثانية من قواعد تعيين مدققي الحسابات التي تم إصدارها في سبتمبر 2014.
- مشاركة عضو فريق التدقيق من مواطني الدولة بشكل فعال في مراحل عملية التدقيق المختلفة.

- مهام الشريك المستقل المسؤول عن تقييم جودة مهمة التدقيق.
- فحص نظم المعلومات.
- مخاطر الاحتيال والاستفسارات الخاصة به وفقاً لمتطلبات معايير التدقيق الدولية.
- فحص أنظمة الرقابة الداخلية وفهم عمل المدقق الداخلي.
- مراجعة مدى الالتزام بالقوانين واللوائح ذات الصلة.
- تدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة - مؤسسة عامة وشركاتها التابعة- والمعاملات بين الأطراف ذات العلاقة.

وقد تم عرض جميع الملاحظات بالتفصيل من خلال تقارير الفحص المالي المقدمة للجهات الخاضعة للعمل بها وتحسينها في المستقبل، كما أن كل ملاحظة ضمن ملاحظات الفحص المالي تتضمن ردود وتفسيرات مدققي الحسابات ومن ثم توصية الجهاز.

- قيام مدقق الحسابات بالالتزام بعدد ساعات العمل المقررة بعرض التدقيق المقدم منه.
- استقلالية مدقق الحسابات شكلاً وموضوعاً عن أي طرف من الأطراف التي لها مصلحة في البيانات المالية بما يتوافق مع قواعد تعيين مدققي الحسابات.
- التواصل مع المسؤولين عن الحوكمة من قبل مدققي الحسابات في مراحل التدقيق المختلفة وفقاً لمتطلبات معايير التدقيق الدولية.
- إجراءات التدقيق المنفذة من قبل مدققي الحسابات المتعلقة بالأمور الأتية:
 - تقييم استمرارية بعض الجهات التي لديها مؤشرات لعدم القدرة على الاستمرار بما يتوافق مع متطلبات معايير التدقيق الدولية.
 - التأكد من صحة الافتراضات بما فيها معدل الخصم التي تستخدم في إعداد التدفقات النقدية المتوقعة في تقييم الاستثمارات واحتساب القيمة العادلة للأصول.
 - التحقق من صحة الإيرادات واكتمالها، والعرض الخاطئ للتمويل والمنح الحكومية.

وفيما يلي تحليل ملاحظات تقارير الفحص المالي في عام 2015:

تحليل ملاحظات الفحص المالي

يتم تصنيف الملاحظات الواردة في تقرير الفحص المالي إلى «إجراء تصحيحي جوهري»، «إجراء تصحيحي» و«إجراء تصحيحي محدود» وذلك طبقاً لطبيعتها ودرجة تأثيرها في البيانات المالية للجهات الخاضعة وعملية التدقيق المنفذة بواسطة مدققي الحسابات.

تضمنت تقارير الفحص المالي 1,137 ملاحظة في عام 2015 وتم تصنيفها كالتالي:

إجراء تصحيحي جوهري

تم إدراج 458 ملاحظة ضمن هذه الفئة ويتوجب على إدارة الجهة الخاضعة ومدقق حساباتها أخذها بعين الاعتبار لما لها من أهمية وتأثير جوهري على بياناتها المالية.

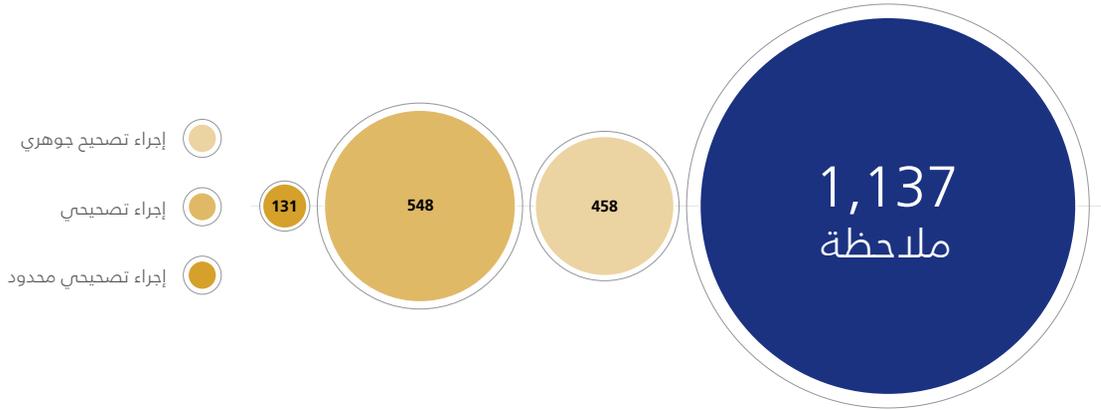
إجراء تصحيحي

تم إدراج 548 ملاحظة ضمن هذه الفئة والتي تتمثل أغلبيتها في ملاحظات على جودة عملية التدقيق والنتيجة عن عدم اكتمال توثيق إجراءات التدقيق التي اتبعت، وتتعلق هذه الملاحظات بتحسينات في إجراءات التدقيق والتي إن تمت طبقاً لمعايير التدقيق الدولية قد ينشأ عنها تسويات محتملة في البيانات المالية للجهات الخاضعة.

إجراء تصحيحي محدود

تم إدراج 131 ملاحظة ضمن هذه الفئة والتي توضح الحاجة إلى تحسين إجراءاتي محدد ناتج عن عملية التدقيق وعملية إقفال البيانات المالية بواسطة الإدارة. مثل هذه الملاحظات قد تحتاج تسويات محاسبية في حال ظهورها خلال عملية التدقيق. وبصفة عامة، قد يتضمن مثل هذا النوع من الملاحظات معالجات محاسبية ناتجة عن التطبيق الخاطئ لمعايير المحاسبة الدولية، وعرض وإفصاحات البيانات المالية، أو كون إجراءات المراجعة غير كافية لجوانب مؤثرة على البيانات المالية مثل المخزون، والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، والتقديرات والقيم العادلة، والتواصل مع المسؤولين عن الحكومة.

تصنيف ملاحظات الفحص المالي (1,137 ملاحظة)



وفيما يلي بيان بعدد تقارير مدققي الحسابات التي خضعت للفحص خلال عام 2015 وكذلك الملاحظات على هذه التقارير وتصنيف كلا منها (لا تشمل هذه الملاحظات 318 ملاحظة موجهة إلى الجهات الخاضعة دون مدققي الحسابات):

إجمالي عدد الملاحظات	تصنيف الملاحظات			عدد التقارير الخاضعة للفحص	مدقق الحسابات
	إجراء تصحيحي محدود	إجراء تصحيحي	إجراء تصحيحي جوهري		
327	49	189	89	27	مكتب التدقيق 1
178	31	94	53	17	مكتب التدقيق 2
170	25	81	64	15	مكتب التدقيق 3
115	15	64	36	9	مكتب التدقيق 4
29	8	10	11	2	مكتب التدقيق 5
819	128	438	253	70	الإجمالي

ووفقاً للقواعد يحظر تعيين مدقق الحسابات لمدة تزيد عن أربع سنوات متتالية كما يحظر تعيين مدقق الحسابات أو الشريك المسؤول عن مهمة التدقيق إلا بعد مضي أربع سنوات عن آخر خدمات تدقيق قدمها أي منهما للجهة الخاضعة وذلك لتعزيز استقلالية مدققي الحسابات في الجهات الخاضعة.

3.2 تقييم الإدارة المالية

في عام 2015، أجرى الجهاز "تقييم الإدارة المالية" في 4 جهات خاضعة بغرض تقييم قدرات الإدارة المالية وإجراءاتها، وتقديم المساعدة اللازمة للارتقاء بقدراتها، وتعزيز إجراءات إدارتها المالية. أسفر تقييم الإدارة المالية الذي أجري في الجهات الخاضعة الأربعة عن تصنيف الإدارة المالية بـ «ناشئ» لدى الأربعة جهات وذلك بحسب منهجية التقييم التي يتبعها الجهاز.

قواعد تعيين مدققي الحسابات

تهدف قواعد تعيين مدققي الحسابات (القواعد) إلى تنظيم عملية تعيين مدققي الحسابات الخارجيين في الجهات الخاضعة لأعمال الجهاز والتي تشمل كافة الجهات والشركات التابعة لحكومة أبوظبي والتأكد من قيام مدققي الحسابات بواجباتهم المهنية وفق أعلى معايير الجودة والأداء. كما تحرص القواعد على تطوير مهارات وخبرات مواطني الدولة في مجالي التدقيق والمحاسبة من خلال إلزام مدققي الحسابات للجهات الخاضعة بإشراك عضواً واحداً على الأقل من مواطني الدولة ضمن فريق التدقيق.

خلال عام 2015، واصل الجهاز مراقبة تنفيذ الجهات الخاضعة للقواعد، وقد تضمنت تقارير الفحص المالي 75 ملاحظة متعلقة بتطبيق قواعد تعيين وإعادة تعيين مدققي الحسابات.

تم إصدار النسخة الثانية من القواعد خلال شهر سبتمبر 2014 والتي تنص على أن تقوم الجهات الخاضعة بتعيين مدقق الحسابات سنوياً من خلال طلب عروض خدمات التدقيق من أربعة مدققي حسابات على الأقل كما تجيز القواعد إعادة تعيين مدقق الحسابات لثلاث سنوات أخرى متتالية وذلك بعد قيام الجهة الخاضعة بتقييم مدى جودة خدمات التدقيق المقدمة وكفاءة فريق التدقيق والأخذ بعين الاعتبار الملاحظات الواردة في التقارير الصادرة عن الجهاز.

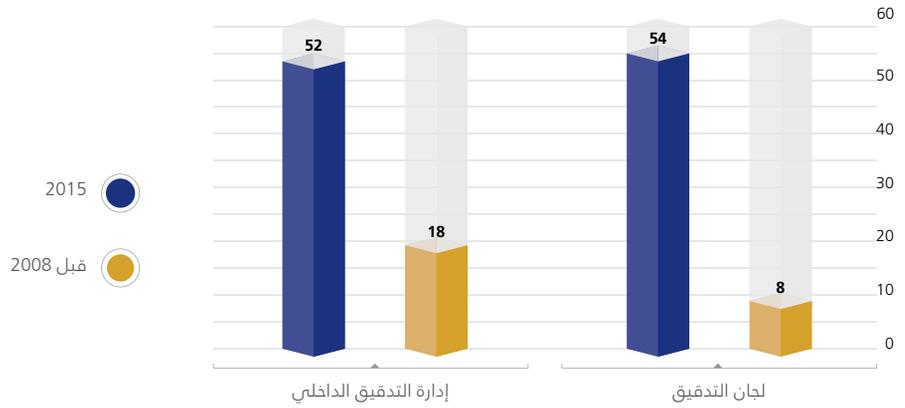


3. نواتج المجموعة الثانية: مراجعة الأداء والمخاطر

تهدف نواتج هذه المجموعة إلى التحقق من كفاءة وفعالية واقتصادية استخدام الجهات الخاضعة لمواردها والتزامها بالقوانين والأنظمة واللوائح وقواعد الحوكمة.

كما يسعى الجهاز من خلال هذه المجموعة من النواتج إلى الارتقاء بممارسات الحوكمة في الجهات الخاضعة حيث حرص الجهاز على حث الجهات الخاضعة على تأسيس لجان التدقيق ووحدات التدقيق الداخلي. يوضح الشكل البياني الآتي تطور عدد لجان التدقيق ووحدات التدقيق الداخلي:

تطور عدد لجان التدقيق ووحدات التدقيق الداخلي



تتضمن مجموعة مراجعة الأداء والمخاطر النواتج الآتية:

- تقييم التدقيق الداخلي
- مراجعة المشتريات
- مراجعة الخدمات والنواتج

1.3 تقييم التدقيق الداخلي

خلال عام 2015، أصدر الجهاز 52 تقرير حول تقييم التدقيق الداخلي بهدف تحديد الفجوات في الأداء والمجالات التي تحتاج إلى تحسين ورفع أداء التدقيق الداخلي في الجهات الخاضعة إلى مستوى الممارسات المعتمدة. كما تشمل الأهداف الرئيسية لهذا التقييم الحصول على تأكيدات متعلقة بدور وحدات التدقيق الداخلي في تسليط الضوء على المجالات الأكثر عرضة للمخاطر في الجهة التي تعمل فيها.

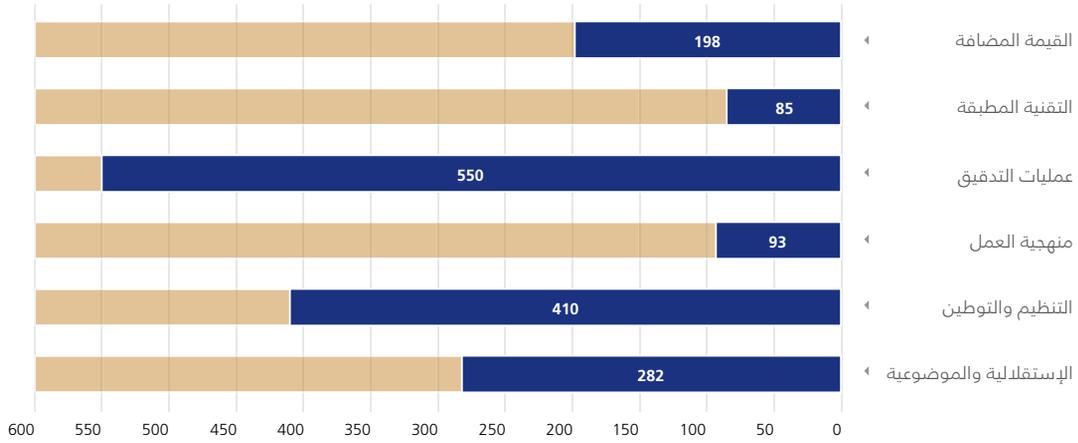
يتم تقييم وظائف التدقيق الداخلي استناداً إلى 6 عناصر: الاستقلالية والموضوعية، التنظيم والتوطين، المنهجية، العمليات، التقنية المطبقة، والقيمة المضافة.

ملخص تقارير تقييم التدقيق الداخلي

قام الجهاز خلال عام 2015 بإصدار 1,618 توصية من شأنها تحسين صورة البيئة الرقابية وتعزيز هيكل الحوكمة للجهات الخاضعة.

وتماشياً مع منهجية الجهاز، تم عرض النتائج النهائية لتقييم التدقيق الداخلي في الجهات الخاضعة على لجان التدقيق عند طلبها، وفقاً للعناصر بالإضافة إلى الدرجة النهائية للتقييم والملاحظات الرئيسية التي تم تحديدها، كما هو موضح في الشكل التالي:

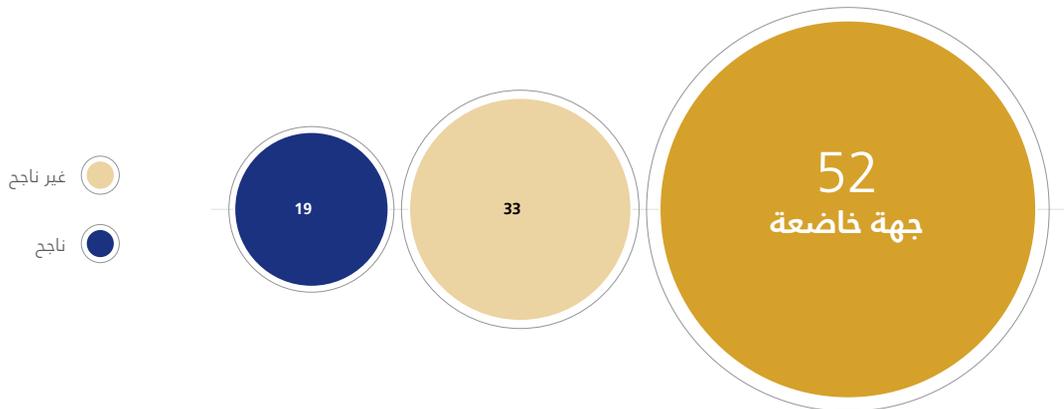
عدد التوصيات حسب كل عنصر



من أصل 52 جهة خاضعة تم تقييمها، إجتازت 19 جهة متطلبات النجاح في معايير التقييم التي وضعها الجهاز، بينما لم تتمكن 33 جهة من الإجتياز.

يوضح الرسم التالي نتائج تقييم التدقيق الداخلي التي تم إجراؤها في عام 2015:

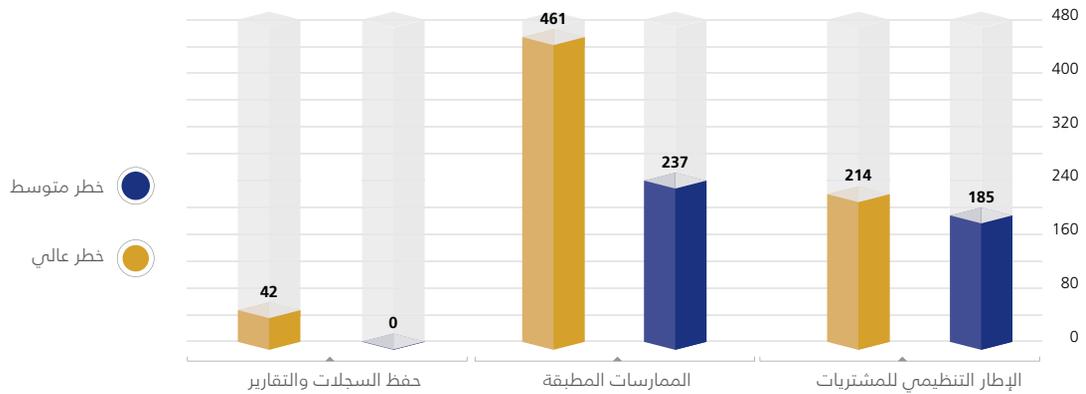
نتائج تقييم التدقيق الداخلي



2.3 مراجعة المشتريات

خلال عام 2015، أصدر الجهاز 22 تقرير عن مراجعة المشتريات التشغيلية والرأسمالية لدى الجهات الخاضعة وذلك من خلال مراجعة أنشطة المشتريات للتحقق من وجود إطار تنظيمي معتمد للمشتريات في الجهة الخاضعة (وجود لوائح وإجراءات معتمدة) ومقارنته بأفضل الممارسات والتحقق من التزام الجهة الخاضعة بالإطار التنظيمي المعتمد. أسفرت هذه التقارير عن وجود عدد من الملاحظات والتي تم تصنيفها إلى ملاحظات ذات خطر عالي وذات خطر متوسط. يوضح الرسم الآتي تصنيف الملاحظات ضمن عناصر مراجعة المشتريات الثلاثة:

تصنيف ملاحظات مراجعة المشتريات (1,139 ملاحظة)



تضمنت ملاحظات الجهاز عدد من حالات عدم الالتزام والتي تم تقديم التوصيات المناسبة حيالها ومحاسبة المسؤولين عنها وتأديبهم في حال تم اكتشاف وجود مخالفة تأديبية تتعلق بحالات عدم الالتزام.

3.3 مراجعة الخدمات والنواتج

شملت مراجعة الخدمات والنواتج خلال عام 2015 عدد من القطاعات، وتمحورت حول مراجعة عدد من الخدمات والنواتج الرئيسية بهدف التحقق من توافق مستوى الأداء مع أفضل الممارسات الرائدة.

فيما يلي ملخص عن تقارير مراجعة الخدمات والنواتج التي أجريت خلال عام 2015 مع وصف موجز لنطاق المراجعة والتوصيات الرئيسية التي قدمها الجهاز:

مراجعة تراخيص المدارس الخاصة

- قام الجهاز بمراجعة الخدمات والنواتج المتعلقة بتراخيص المدارس الخاصة بهدف التحقق من الآتي:
- وجود نظام حوكمة معتمد لتقديم الخدمات والنواتج المتعلقة بتراخيص المدارس الخاصة وتقييم مدى توافقه مع أفضل الممارسات.
 - الالتزام بنظام الحوكمة المعتمد ومدى كفاءة وفعالية واقتصادية الممارسات المتبعة التي يتم من خلالها تقديم الخدمات والنواتج المتعلقة بتراخيص المدارس الخاصة ومدى توافقها مع أفضل الممارسات في هذا المجال.

تضمنت توصيات الجهاز الآتي:



1. وضع المواد والبنود المناسبة لمراجعة ومعالجة الفجوات في اللائحة التنظيمية للمدارس الخاصة ورفعها للاعتماد.

2. مراجعة نهج الترخيص الحالي وإجراء التحديثات المناسبة اللازمة للتأكد من أن نظام الترخيص عملي وفعال.

3. التواصل والعمل مع الجهات المعنية لجمع البيانات اللازمة للتأكد من أن كافة الأطفال الذين بلغوا سن المدرسة (السادسة من العمر) قد التحقوا بالنظام التعليمي لإمارة أبوظبي.

4. تحديث وتطوير الإجراءات التشغيلية المعيارية لجميع الأنشطة التشغيلية وتحديد الترابط مع القطاعات المعنية الأخرى.

5. تطوير بيان شامل لتضارب المصالح، ونموذج للإفصاح عن تضارب المصالح، وإلزام الشركات الخارجية لضمان قراءة مفتشيها لقواعد السلوك الوظيفي والتوقيع على النموذج المعتمد قبل قيامهم بالتفتيش.

6. التأكد من أن المدارس الخاصة تستوفي جميع متطلبات اللائحة التنظيمية قبل إصدار رخصة التشغيل العامة من قبل إدارة الترخيص والاعتماد.

7. تحديث ممارسات التفتيش والرقابة المتعلقة بتحديد الحد الأدنى والحد الأقصى لفترة الإخطار للتفتيش وتقصير فترة الإخطار قبل عملية التفتيش ومراجعة ما إذا كانت القيمة المضافة من الزيارة المسبقة للتفتيش تفوق وقت التحضير لإخفاء أوجه القصور في الأداء.

مراجعة برنامج الضمان الصحي للمواطنين

- قام الجهاز بمراجعة الخدمات والنواتج المتعلقة ببرنامج الضمان الصحي للمواطنين بهدف التحقق من الآتي:
 - وجود نظام حوكمة معتمد لتقديم الخدمات والنواتج المتعلقة ببرنامج الضمان الصحي للمواطنين (برنامج ثقة) وتقييم مدى توافقه مع أفضل الممارسات.
 - الالتزام بنظام الحوكمة المعتمد ومدى كفاءة وفعالية واقتصادية الممارسات المتبعة التي يتم من خلالها تقديم الخدمات والنواتج المتعلقة ببرنامج الضمان الصحي للمواطنين ومدى توافقه مع أفضل الممارسات في هذا المجال.

تضمنت توصيات الجهاز الآتي:



1. الحد من تضخم الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة من خلال مراقبة التكاليف الخاصة ببرنامج ثقة بشكل مستمر والوقوف على أسباب الزيادة المطردة فيها، وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة لاحتواء هذه التكاليف والوقوف على الأسباب الجذرية المؤدية إلى ارتفاع معدل استخدام بطاقة ثقة واتخاذ التدابير اللازمة للحد من أية استخدامات غير متوافقة مع الغرض الذي تم وضع البرنامج من أجله.

2. إعادة النظر في الآلية الحالية المعمول بها لتحديد أسعار الخدمات الصحية المقدمة لبرنامج ثقة بحيث يتم تحديد الأسعار بناءً على تكلفة الخدمات الصحية المقدمة وعلى معايير تهدف إلى الارتقاء بجودة الخدمات الصحية وتوفيرها بشكل يضمن استدامة الإنفاق الصحي.

3. تحسين جودة البيانات المالية المتعلقة بالإنفاق الحكومي على الخدمات الصحية.

4. عدم السماح لأي شركة تأمين صحي بتقديم أي برنامج تأمين صحي يشتمل على ازدواجية جزئية أو كاملة في المنافع مع برنامج ثقة.

5. وضع آلية لمراجعة قوائم المُدرّجين في برنامج ثقة للتأكد من أنهم من المشمولين بأحكام القرار رقم (83) لسنة 2007، ووضع الضوابط المناسبة لعملية إصدار وتجديد البطاقات.

مراجعة تراخيص مؤسسات المنطقة الإعلامية الحرة

قام الجهاز بمراجعة الخدمات والنواتج المتعلقة بتراخيص المؤسسات العاملة بالمنطقة الإعلامية الحرة بهدف التحقق من الآتي:

- وجود نظام حوكمة معتمد لتقديم الخدمات والنواتج المتعلقة بتراخيص المؤسسات في المنطقة الإعلامية الحرة وتقييم مدى توافقه مع أفضل الممارسات.
- الالتزام بنظام الحوكمة المعتمد ومدى كفاءة وفعالية واقتصادية الممارسات المتبعة التي يتم من خلالها تقديم الخدمات والنواتج المتعلقة بتراخيص المؤسسات في المنطقة الإعلامية الحرة ومدى توافقها مع أفضل الممارسات في هذا المجال.

تضمنت توصيات الجهاز الآتي:



1. فصل الدور التنظيمي عن الدور التشغيلي.
2. تحديد النطاق الجغرافي للمنطقة الإعلامية الحرة واستصدار القرارات اللازمة لذلك.
3. تطوير وتطبيق خطة شاملة لأتمتة جميع العمليات والأنشطة الحيوية بهدف تسهيل الإجراءات وزيادة دقة واكتمال البيانات والمعلومات.
4. تحديث منظومة الحوافز والاستثمارات المطبقة من خلال وضع منهجية مفصلة تشتمل على جميع أنواع الحوافز التي يمكن منحها والشروط التفصيلية الواجب توافرها في المؤسسات المرشحة لمنحها حوافز أو الاستثمار بها، بحيث يتم ربط الحوافز الممنوحة بالأداء المتوقع من هذه المؤسسات.
5. حصر جميع المؤسسات الخاملة ومتابعتها بصفة مستمرة للتأكد من تعديل وضعها وفقاً للوائح والسياسات المعمول بها واتخاذ الإجراءات المناسبة طبقاً لهذه اللوائح والسياسات.
6. إعداد دراسة شاملة لمدى ملائمة رسوم التسجيل والترخيص واشترطات رأس المال في ضوء أفضل الممارسات وبالأخص الممارسات المطبقة في المناطق الإعلامية الحرة العاملة في الدولة.

مراجعة مشروع المطار الجديد

- قام الجهاز بمراجعة الخدمات والنواتج المتعلقة بمشروع المطار الجديد بهدف التحقق من الآتي:
- وجود نظام حوكمة معتمد لتقديم الخدمات والنواتج المتعلقة بمشروع المطار الجديد وتقييم مدى توافقه مع أفضل الممارسات.
 - الالتزام بنظام الحوكمة المعتمد ومدى كفاءة وفعالية واقتصادية الممارسات المتبعة التي يتم من خلالها تقديم الخدمات والنواتج المتعلقة بمشروع المطار الجديد ومدى توافقها مع أفضل الممارسات في هذا المجال.

تضمنت توصيات الجهاز الآتي:



1. تحديد جميع القرارات الحاسمة التي من شأنها أن تؤثر على تاريخ الافتتاح المقرر والتأكد من تطبيق نظام مناسب لمناقشة وتقييم القرارات والمدخلات لجميع المهام ذات الصلة، والتكاليف والتحديات الناتجة عنها.
2. تحديث خطة إدارة البرنامج على أن تتضمن الهيكل التنظيمي للبرنامج والمسؤوليات والاهداف والتوقعات والمخاطر والتحديات.
3. وضع تقديرات متحفظة وواقعية للجدول الزمني للمشروع باستخدام الخطوات الإرشادية التالية:
 - مراجعة الوضع الحالي للمشروع من خلال مراجعة مسائل التصميم المعلقة، وطلبات المعلومات، وأية مسائل ومطالبات أخرى متعلقة بالإشياء.
 - تحديد جميع التغييرات المحتملة التي لا تزال في قيد المراجعة مثل تغييرات النطاق المطلوبة من قبل أصحاب المصلحة والافتتاح المبكر المحتمل للأرصدة.
4. تعيين مدير عقود مستقل عن مدير البرنامج ويتمتع بصلاحيات إدارية لضمان الإدارة الفعالة وتسوية جميع المسائل التعاقدية.
5. تقييم المخاطر المرتبطة بالجدول الزمني المحدث، والتأكد من تقبل الإدارة لهذه المخاطر قبل اعتماد الجدول الزمني الجديد.
6. إجراء تقييم شامل للحوادث الوشيكة، بغية التعرف على أسباب وطبيعة هذه الحوادث، بالإضافة إلى توفير الضوابط اللازمة والبرامج التدريبية التي تحول دون وقوع هذه الحوادث.
7. إعداد واعتماد خطة للقوى العاملة تشمل استراتيجية وخطط التوظيف والتدريب لمبنى المطار الجديد.

مراجعة إدارة أصول القُصْر

- قام الجهاز بمراجعة الخدمات والنواتج المتعلقة بإدارة أصول القُصْر بهدف التحقق من الآتي:
- وجود نظام حوكمة معتمد لتقديم الخدمات والنواتج المتعلقة بإدارة أصول القُصْر وتقييم مدى توافقه مع أفضل الممارسات.
 - الالتزام بنظام الحوكمة المعتمد ومدى كفاءة وفعالية واقتصادية الممارسات المتبعة التي يتم من خلالها تقديم الخدمات والنواتج المتعلقة بإدارة أصول القُصْر ومدى توافقها مع أفضل الممارسات في هذا المجال.

تضمنت توصيات الجهاز الآتي:



1. إعداد سياسة استثمارية لإدارة أموال وأصول القُصْر والسياسات الأخرى اللازمة.
2. اعتماد الإجراءات التي تمكّن الجهة من تحديد وإدارة تضارب المصالح.
3. إبرام اتفاقيات مستوى خدمة مع الشركات التي تم تعيينها لإدارة محفظة العقارات للتأكد من توفر المعلومات والبيانات الضرورية المحدثة.
4. حصر جميع حالات تباين القيم التأجيرية للعقارات المطابقة من حيث المواصفات ودراسة الأسباب التي أدت لهذا التباين لمعالجتها.
5. ضرورة حصر جميع الأراضي الصناعية وتحديد الشاغر منها، وتحديث البيانات ذات الصلة بصفة مستمرة، مع إجراء دراسات للأراضي الشاغرة لفترات تتعدى مدة زمنية معيارية.
6. إعداد دراسة تشمل كافة العقارات التي تحتاج إلى تأهيل لوضع أولويات لإصلاح أو إخلاء تلك العقارات ووضع آلية لتوفير التمويل اللازم لذلك.
7. توقيع اتفاقيات مع أصحاب المصلحة من الجهات المختصة بالدولة فيما يتعلق بحصر الأصول التابعة للمشمولين خارج الدولة وتفعيلها.

مراجعة الخدمات والنواتج المتعلقة بالتنمية الأسرية

- قام الجهاز بمراجعة الخدمات والنواتج المتعلقة بالتنمية الأسرية بهدف التحقق من الآتي:
- وجود نظام حوكمة معتمد لتقديم الخدمات والنواتج المتعلقة بالتنمية الأسرية وتقييم مدى توافقه مع أفضل الممارسات.
 - الالتزام بنظام الحوكمة المعتمد ومدى كفاءة وفعالية واقتصادية الممارسات المتبعة التي يتم من خلالها تقديم الخدمات والنواتج المتعلقة بالتنمية الأسرية ومدى توافقه مع أفضل الممارسات في هذا المجال.

تضمنت توصيات الجهاز الآتي:



1. وضع استراتيجية خمسية جديدة متوائمة مع خطة إمارة أبوظبي الجديدة.
2. تحسين قدرات الموارد البشرية بغية استيفاء الاحتياجات الحالية والمستقبلية وتحديد الأدوار المتخصصة الجديدة.
3. إعادة تركيز محفظة البرامج والخدمات المقدمة لتتوافق مع خطة إمارة أبوظبي الجديدة.
4. ترتيب الشركاء بحسب الأولوية على أساس البرامج والخدمات المخطط تقديمها وإبرام اتفاقيات رسمية مع الشركاء الاستراتيجيين ذوي الأولوية.
5. إنشاء استراتيجية متكاملة لقنوات تقديم الخدمات، تستند على احتياجات وتفضيلات المستفيدين وفئات البرامج والخدمات المخطط تقديمها.
6. تحسين تقارير تقييم الأداء والارتقاء بمستوى مؤشرات الأداء الرئيسية واستخدامها في عمليات اتخاذ القرار بشأن البرامج والخدمات، وتحديد الوضع الحالي والمستهدفات والجهة المسؤولة عن القياس ومنهجية قياس التقدم الذي يتم إحرازه، وذلك بالنسبة لمؤشرات الأداء الرئيسية المرتبطة بالحكومة.

4. نواتج المجموعة الثالثة: دعم المحاسبة

تقدم نواتج هذه المجموعة الدعم اللازم لمساءلة ومحاسبة الجهات الخاضعة حول مهامهم ومسؤولياتهم إضافة إلى تدريب وتأهيل الكوادر المواطنة ودعم تبادل الخبرات والممارسات الرائدة.

تضم هذه المجموعة النواتج الآتية:

- تقارير المحاسبة
- المشورة
- الفحص الخاص
- مركز أداء للمعرفة

1.4 تقارير المحاسبة

قام الجهاز خلال عام 2015 بإصدار عدداً من التقارير ضمن هذه المجموعة من النواتج المتعلقة بأعمال الجهاز، والتي كان من أبرزها التقارير التي تم تقديمها إلى صاحب السمو ولي العهد (حفظه الله) ضمن هذه المجموعة كتقرير تدقيق البيانات المالية لحكومة أبوظبي وتقرير المحاسبة السنوي هذا الذي يتم إصداره في الربع الأول من كل عام، وتقرير عن نتائج الفحص المالي للبيانات المالية للمؤسسات العامة.

2.4 المشورة

يقدم الجهاز المشورة في المجالات التي تقع ضمن خبراته وبما لا يتعارض مع استقلاليته، وذلك بناءً على طلب مقدم من الجهة الخاضعة وبعد موافقة رئيس الجهاز. وفيما يلي بعض الأمثلة لأعمال المشورة التي تم تقديمها خلال عام 2015:

المشورة الفنية المحاسبية

يصدر الجهاز أوراق عمل فنية في مجال المحاسبة متضمنة إرشادات محددة للجهات الخاضعة حول بعض الموضوعات المحاسبية، وذلك بهدف زيادة جودة فهم وتطبيق «المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS-» و «معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام- IPSAS». حتى تاريخه، أصدر الجهاز أوراق عمل فنية تناولت الموضوعات الآتية: الديارات، والقيمة العادلة، والاستثمارات العقارية، والإفصاحات، والأطراف ذات العلاقة والاهلاك.

دعم تأسيس وحدات التدقيق الداخلي

قدم الجهاز المشورة والأدوات والمنهجيات اللازمة لدعم عدد من الجهات الخاضعة في تأسيس وحدات التدقيق الداخلي.

خلال عام 2015، أكمل الجهاز 9 عمليات تطبيق لنظام الحوكمة الإلكتروني إلى جانب تزويد الجهات بالتدريب اللازم وطرق تطبيق المنهجيات الخاصة بالنظام.

3.4 الفحص الخاص

خلال عام 2015، ورد للجهاز من الجهات الخاضعة 7 بلاغات مكافحة فساد و12 مخالفة تم فحصها وتقديم المشورة فيها بناءً على «منهجية الفحص الخاص» الصادرة عن الجهاز.

بناءً على الفحص وتقديم المشورة الذي أجراه الجهاز، تبين أن منها بعض القضايا المنظورة أمام النيابة العامة لانطوائها على شبهة الجريمة الجزائية.

وقد تبين من فحص البلاغات والمخالفات وطلبات المشورة الواردة خلال العام أن مجملها يتعلق بمخالفات في الأمور التالية:

- استغلال وظيفي وتعارض المصالح.
- عدم الالتزام بقوانين وأنظمة ولوائح وإجراءات المشتريات.
- سوء الإدارة والإهمال في إدارة إنفاق المال العام.
- مخالفة قواعد السلوك الوظيفي.
- اختلاس العهد الشخصية.

الجدير بالذكر أن الجهاز استمر خلال عام 2015 في تلقي البلاغات حول المخالفات المالية المشتبه فيها، والمخالفات التي تم التحقيق فيها بمعرفة الجهات العامة وذلك في ضوء التوجيهات الصادرة من صاحب السمو ولي العهد حفظه الله بشأن إنشاء وحدة مكافحة الفساد المالي والإداري للتحقيق في كافة المخالفات المالية والإدارية التي تشكل فساداً مالياً أو إدارياً مع إجراء التعديلات التشريعية اللازمة للتمكين بممارسة هذا الدور الحيوي وفق المنظومة القانونية بالإمارة وبما يخدم المصلحة العامة.

وفيما يلي ملخص لأبرز ما انطوت عليه بعض الحالات التي تم التحقيق فيها وفحصها خلال العام:

الحالة الثانية

تتلخص الواقعة في إبلاغ النيابة العامة بشأن قيام أحد الموظفين المختصين بتحصيل وتوريد المبالغ المالية بإحدى الجهات الحكومية بالحصول على مبالغ مالية تزيد على ثلاثة ملايين ونصف درهم من العملاء ومنحهم إيصالات السداد دون توريد هذه المبالغ للجهة حيث قام باختلاسها والاستيلاء عليها لنفسه وذلك نتيجة وجود قصور في إجراءات الرقابة الداخلية المتبعة بالجهة.

الحالة الأولى

تتلخص الواقعة في قيام مدير إدارة الموارد البشرية بإحدى الشركات الحكومية بناءً على تكليف من المدير العام لهذه الشركة بالتعاقد مع أحد مكاتب التوظيف على بعض الوظائف بعضها خارج الهيكل التنظيمي دون الحصول على موافقة من السلطة المختصة أو العرض عليها ، فضلاً عن وجود تعارض بالمصالح بين المدير العام والشركة الحكومية التي يعمل بها بشأن أحد العقود المتعلقة بتقديم خدمات استشارية بين شركته الخاصة وتلك الشركة الحكومية بواسطة ذات مكتب التوظيف، وقد انتهت التحقيقات إلى مسؤولية المذكورين والتوصية بالجزاء التأديبي وفق القواعد المطبقة بالجهة والتي أدت إلى إنهاء خدمة المدير العام ومجازاة مدير إدارة الموارد البشرية.

4.4 مركز أداء للمعرفة

قام الجهاز بتوفير نطاق متكامل من الخدمات يشمل أربعة نواتج فرعية تلبى أهدافه واحتياجاته التدريبية لمواطني الدولة إضافة إلى دعم مشاركة المعرفة واتباع أفضل الممارسات.

فيما يلي النواتج الأربعة التي تم تحديدها ضمن هذا الناتج:

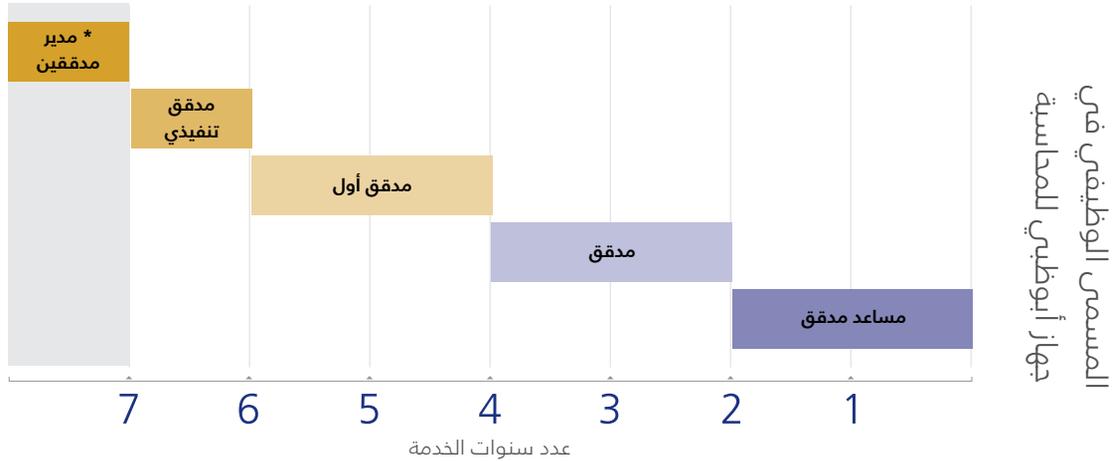
- تأهيل مدققين إماراتيين
- الأبحاث ومشاركة المعرفة
- التمثيل المحلي والدولي
- المؤتمرات وورش العمل

كما قام الجهاز بتحديد وتعزيز نواتج هذه المجموعة لمواصلة تحقيق هدفها المتمثل في تدريب وتطوير مواطني الدولة في أنشطة المحاسبة والتدقيق.

1.4.4 تأهيل مدققين إماراتيين

صمم الجهاز برامج تدريبية متخصصة بهدف المساهمة في تدريب وتأهيل عدد أكبر من المدققين الإماراتيين ومساعدتهم على اكتساب المعرفة والمهارات اللازمة لنجاحهم ودفع مسيرتهم المهنية وقد تم تطوير "برنامج تطوير المدققين" الذي يقدم للخريجين الإماراتيين الجدد الفرصة الأسرع والأشمل للتطور المهني والانتقال من منصب مساعد مدقق إلى منصب مدير مدققين خلال 7 سنوات.

يوضح الشكل الآتي مراحل برنامج تطوير المدققين:



* يجب أن يحظى المدقق بشهادة مهنية كمحاسب قانوني معتمد (CPA) أو كمدقق داخلي معتمد (CIA) على سبيل المثال للتقدم إلى منصب مدير مدققين.

في عام 2015، التحق 11 من الخريجين الإماراتيين في هذا البرنامج الذي يوفر دورات تدريبية عملية وإعارات إلى مكاتب التدقيق العالمية الأربعة الكبرى، كما يقدم البرنامج الدعم اللازم للحصول على الشهادات المهنية المتخصصة في مجال المحاسبة والتدقيق عن طريق البرامج التأهيلية لتأدية اختبار المحاسبين القانونيين المعتمدين (CPA) واختبار المدققين الداخليين المعتمدين (CIA).

للمساعدة في تسهيل عملية التدريب والتطوير، قام الجهاز بتعيين مُحاضر بدوام كامل لتقديم دورات تحضيرية لاجتياز الاختبارات المتعلقة بهذه الشهادات المهنية المتخصصة والتي ثبتت فائدتها بالفعل حيث اجتاز عدد من الخريجين بعض تلك الاختبارات بنجاح.

2.4.4 الأبحاث ومشاركة المعرفة

تعد اقتصاديات المعرفة المحور الأساسي لقيادة العالم في القرن الواحد والعشرين. وبالتالي فإن تطوير ونشر المعرفة يعد عاملاً أساسياً لنجاح أي مؤسسة. وقد أسس الجهاز هذا الناتج بهدف نشر المعرفة حول أفضل الممارسات المطبقة في القطاع الحكومي على المستوى العالمي، إضافة إلى تطوير قاعدة معرفية ومركز للموارد التي من شأنها المساهمة في تطوير الأداء الحكومي. أطلق الجهاز العديد من المبادرات ضمن هذا الناتج مثل:

وحدة الأبحاث ومشاركة المعرفة

يتم تطوير نواتج الجهاز في ضوء الدراسات المعيارية والأبحاث في مختلف المجالات. وتعتمد وحدة الأبحاث ومشاركة المعرفة على جلب رؤى متنوعة عبر مجموعة من الصناعات والوظائف والموضوعات بهدف التأكد من توفير أحدث التطورات والممارسات للمهنيين بالجهاز. وقد قام فريق وحدة الأبحاث ومشاركة المعرفة خلال العام بإصدار عدد من أوراق البحث الرئيسية تشمل مواضيع مثل دور أجهزة مكافحة الفساد وإجراء مقارنات لنظم الضمان الصحي وممارسات التراخيص في قطاعي التعليم والمناطق الإعلامية الحرة والدروس المستفادة من مشاريع الإنشاءات الكبرى مثل المطارات والمتاحف وتقارير أداء الخدمة عبر المؤسسات المختلفة، إضافة إلى متابعة إصدار المجلة الإلكترونية الشهرية "عالم الشفافية والمحاسبة".

مكتب معايير المحاسبة والتدقيق (AASD)

يسعى الجهاز للمساهمة في تطوير التقارير المالية للمؤسسات العامة وللقطاع العام في إمارة أبوظبي من خلال إصدار أوراق عمل فنية ورسائل تعليق تسلط الضوء على أفضل الممارسات في الأمور المحاسبية وإعداد التقارير المالية وأنظمة الحوكمة.

يصدر الجهاز مجلة أداء الإلكترونية (ADAA IFRS Digest)، نشرة معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS Bulletin) ونشرة لجان التدقيق. تتضمن تلك الإصدارات الموضوعات الهامة وآخر الأخبار والمستجدات في مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSASB) ومهنة المحاسبة بصفة عامة، ويقوم الجهاز بإعداد نماذج توضيحية للبيانات المالية الموحدة والمنفصلة المعدة طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS) بهدف إرشاد القائمين على إعداد تلك البيانات. كما يقوم مكتب معايير المحاسبة والتدقيق بإصدار رسائل تعليق إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSASB) على مسودات عرض معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام الجديدة وإرشادات إعداد التقارير المالية. يتم نشر هذه الرسائل على الموقع الإلكتروني لكل من مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

بوابة المعرفة

في ظل اقتصاد تقوده المعرفة في الوقت الحاضر، فإنه من الضروري أن يتم جلب الأطراف ذات المصالح المشتركة وضمناً مشاركة أكثر فاعلية للمعرفة. وتعتبر بوابة المعرفة الإلكترونية (e-maarifa) منصة عبر الإنترنت يقوم من خلالها المهنيين في حكومة أبوظبي بتبادل المعرفة والخبرات وأفضل الممارسات. وتسمح هذه البوابة بتبادل المعرفة وأفضل الممارسات بين أفراد مختلف المجتمعات في حكومة أبوظبي والتي يعد مجتمع التدقيق الداخلي في إمارة أبوظبي من أبرزها، ومناقشة الأمور ذات الأهمية، والتواصل مع ذوي الخبرة في المواضيع المشتركة.

مع نهاية عام 2015، تجاوز عدد أعضاء موقع بوابة المعرفة الإلكترونية من مجتمع التدقيق الداخلي في إمارة أبوظبي 550 عضو من 95 جهة خاضعة.

3.4.4 التمثيل المحلي والدولي

واصل الجهاز بذل الجهود من المزيد من البحث عن الفرص التي تساهم في الإرتقاء بمبدأ المحاسبة والشفافية وتطبيق أفضل الممارسات.

المنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين

حصل الجهاز على عضوية المنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين (IFIAR) في عام 2009 ليصبح أول جهة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تنال هذه العضوية كما استضاف الاجتماع السنوي للمنتدى في عام 2010. خلال عام 2015، شارك الجهاز في الاجتماع السنوي للمنتدى الذي انعقد في عاصمة جمهورية الصين تايبيه في الفترة ما بين 20-23 من شهر أبريل 2015 وقد تم خلال هذا الاجتماع الإعلان عن الرئيس الجديد للمنتدى السيدة جانين فان ديجيلين، رئيس الرقابة على شركات التدقيق في هيئة الأسواق المالية الهولندية كما تم انتخاب السيد براين هانت، الرئيس التنفيذي للمجلس الكندي للمساءلة العامة نائباً للرئيس وذلك لمدة سنتين من تاريخه. إضافة إلى ذلك، تم انتخاب ألمانيا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية كأعضاء في المجلس الاستشاري للمنتدى. كما تناول الاجتماع العديد من الموضوعات والتي كان من أبرزها الاتفاق على خطة الأعمال 2015-2017 والتي تمحورت حول أهمية زيادة توعية الجمهور بدور المنتدى بالإضافة إلى العمل على تعزيز سبل التعاون وتبادل المعلومات بين أعضاء المنتدى. كما تضمن الاجتماع موافقة الأعضاء على فكرة تطوير هيكل حوكمة المنتدى وذلك من خلال تشكيل مجلس إدارة يشرف على أعمال المنتدى في المستقبل.

الدورة التاسعة لورشة عمل المنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين

شارك الجهاز في فعاليات الدورة التاسعة لورشة عمل المنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين والتي عقدت في العاصمة البريطانية لندن إلى جانب أكثر من 147 مشارك يمثلون 43 دولة ومقاطعة. تهدف ورشة عمل المنتدى إلى تبادل المعرفة ومشاركة أفضل الممارسات المتعلقة بالأنشطة الإشرافية على التدقيق وآخر نتائج عمليات الرقابة والتفتيش، والملاحظات حول جودة التدقيق. تأتي مشاركة الجهاز في ورشة عمل المنتدى كجزء من أنشطته كعضو في لجنة ورش عمل المنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين بجانب أعضاء المنتدى من فرنسا، ألمانيا، اليابان، لوكسمبورغ، وجنوب أفريقيا، وسويسرا، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. تضمنت الورشة عدة حلقات نقاشية حول مواضيع متعلقة بالتدقيق مثل مؤشرات جودة أعمال التدقيق وكيفية تصميم وتطوير منهجية فحص أعمال التدقيق وإجراءات تدقيق القيمة العادلة بالإضافة إلى اختبارات قياس انخفاض قيمة الأصول. خلال الورشة، قام المنتدى بنشر نتائج الدراسة الاستقصائية الثالثة لنتائج عمليات الرقابة والتفتيش المنفذة من قبل أعضاء المنتدى لأعمال التدقيق بالشركات العامة وكبرى المؤسسات المالية العالمية. عكست تلك الدراسة استمرارية أوجه القصور في عدد من الجوانب الهامة في أعمال التدقيق المنفذة.

تضمنت الدراسة نتائج عمليات الرقابة والتفتيش المنفذة لـ 948 منشأة وشركة عامة ونتج عنها 1,210 ملاحظة اشارت إلى أوجه القصور الرئيسية التالية في أعمال التدقيق:

1. إجراءات تدقيق قياس القيمة العادلة والتي بلغت نسبتها 17 % من إجمالي عدد الملاحظات
2. إجراءات فحص أنظمة الرقابة الداخلية والتي بلغت نسبتها 15 % من إجمالي عدد الملاحظات
3. إجراءات تدقيق تحقق وتسجيل الإيرادات والتي بلغت نسبتها 9.5 % من إجمالي عدد الملاحظات

اجتماع مجلس مراقبة المصلحة العامة

استضاف الجهاز خلال مارس 2015 اجتماع مجلس مراقبة المصلحة العامة للمرة الأولى في الشرق الأوسط بمدينة أبوظبي.

يعتبر مجلس مراقبة المصلحة العامة هيئة دولية مستقلة تعمل على مراقبة عملية إعداد المعايير الدولية من قبل مجالس إعداد المعايير المختلفة التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين في مجالات التدقيق وقواعد السلوك الأخلاقي ومعايير تعليم مهنة المحاسبة، وللتأكد من شفافية هذه العملية بما يحقق المصلحة العامة. كما يعمل المجلس من خلال أنشطته الرقابية على تحقيق أكبر قدر من الشفافية والنزاهة في ممارسات مهنة التدقيق وذلك للمساهمة في تحسين جودة التقارير المالية في جميع أنحاء العالم.

وبمناسبة هذا الحدث، قام الجهاز بالتعاون مع مجلس مراقبة المصلحة العامة بتنظيم المنتدى الدولي للمصلحة العامة في 23 مارس 2015، وقدم خلاله نخبة من المتحدثين على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي من ممثلي مهنة المحاسبة والتدقيق عددا من الموضوعات الهامة كالتحديات والمخاوف التي تواجه كلاً من ممارسي ومنظمي مهنة المحاسبة والتدقيق، والعلاقة بين كلاً منهما بالإضافة إلى سبل التعاون بين المدققين الداخليين والخارجيين.

شارك في المنتدى كافة أعضاء مجلس مراقبة المصلحة العامة، وقيادات الاتحاد الدولي للمحاسبين، إضافة إلى أكثر من 150 من ممثلي ومنظمي مهنة المحاسبة والتدقيق من مؤسسات عالمية وإقليمية ومحلية مثل مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية ومجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين ومعهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وجمعية المحاسبين ومدققي الحسابات بالإمارات، إلى جانب ممثلين من مكاتب التدقيق المحلية والإقليمية ومحاسبين ومهنيين من القطاع العام.

إن المصلحة العامة هي جُل ما يعنى به جهاز أبوظبي للمحاسبة حيث أن من أهم أهداف الجهاز الارتقاء بمبادئ الشفافية والمحاسبة وذلك من خلال التأكد من أن الجهات العامة تمارس أعمالها وأنشطتها بما يحقق المصلحة العامة.

رئيس الجهاز خلال كلمته الافتتاحية للمنتدى الدولي للمصلحة العامة

نشعر بالامتنان لجهاز أبوظبي للمحاسبة لإتاحة الفرصة لجميع الأطراف ذات العلاقة من ممارسي ومنظمي مهنة المحاسبة والتدقيق في منطقة الخليج والحصول على فهم أفضل للتحديات والمخاوف التي تواجه كلاهما.

رئيس مجلس مراقبة المصلحة العامة بالمنتدى الدولي للمصلحة العامة

مؤتمر التحديات المستقبلية لمهنة المحاسبة والتدقيق

شارك رئيس الجهاز كمتحدث رئيسي - خلال سبتمبر 2015 - في فعاليات مؤتمر "التحديات المستقبلية لمهنة المحاسبة والتدقيق" في العاصمة الإسبانية مدريد والذي عقد تحت رعاية مجلس مراقبة المصلحة العامة احتفالاً بمرور 10 سنوات على تأسيس المجلس.

حضر هذا المؤتمر الدولي كافة أعضاء مجلس مراقبة المصلحة العامة، ورؤساء الهيئات المنظمة لمهنة التدقيق من مختلف أرجاء العالم، وقيادات الاتحاد الدولي للمحاسبين، إضافة إلى ممثلي مهنة المحاسبة والتدقيق من مؤسسات عالمية وإقليمية ومحلية مثل مجلس معايير التدقيق والتأكد الدولية ومجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين ومعاهد المحاسبين القانونيين في عدد من الدول. هذا وقد تم خلال المؤتمر مناقشة التحديات والمخاوف التي تواجه كلاً من ممارسي ومنظمي مهنة المحاسبة والتدقيق والعمل على إيجاد الحلول لتلك التحديات ومراعاة المصلحة العامة.

يتشارك جهاز أبوظبي للمحاسبة ومجلس مراقبة المصلحة العامة في ذات الهدف حيث يعمل كل من الجهاز والمجلس على الارتقاء بمبادئ الشفافية والمحاسبة بما يحقق المصلحة العامة.

رئيس الجهاز بمؤتمر التحديات المستقبلية لمهنة المحاسبة والتدقيق

مؤتمر القيادة للقطاع العام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

استضاف الجهاز مؤتمر القيادة للقطاع العام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالتعاون مع الاتحاد الدولي للمحاسبين، للمرة الأولى في الشرق الأوسط بمدينة أبوظبي خلال نوفمبر 2015.

يعد هذا المؤتمر أحد الأنشطة الرئيسية المدرجة على جدول أعمال مبادرة "المساءلة التي" التي أطلقها الاتحاد الدولي للمحاسبين مؤخراً بهدف تشجيع الحكومات على تطبيق أعلى معايير الشفافية والمساءلة وتعزيز الوعي بها والتأكيد على الحاجة إلى تعزيز تقارير القطاع العام وإدارة المال العام وذلك لأهمية الإدارة المالية للقطاع العام في تحقيق النمو العالمي المستهدف وتحسين مستويات المعيشة ورفع ثقة الجمهور.

شارك في المؤتمر صناع القرار في المنطقة وشخصيات دولية بارزة تحظى بخبرة متعمقة في القضايا المعقدة التي تؤثر على قدرة الحكومات في تقديم الخدمات العامة بفاعلية وكفاءة وجودة مرتفعة، بالإضافة إلى مجموعة من الخبراء المحليين والدوليين الذين قاموا بمناقشة التحديات الاقتصادية الإقليمية والدور الذي تلعبه إدارة المال العام في دعم التنمية الاقتصادية.

في أعقاب الأزمة المالية، تعرضت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "IFRS" إلى انتقادات شديدة كما أن كثير من "المتسللين" إلى المهنة كما أحب تسميتهم، وضعوا مقترحات وحلولاً لمشكلة دون أن يتم تشخيصها بشكل صحيح.

رئيس الجهاز خلال افتتاح مؤتمر القيادة للقطاع العام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

إن العديد من الدول تطلب من مؤسسات القطاع الخاص إعداد بيانات مالية وتدقيقها وفقاً للمعايير الدولية الصارمة. ومن اللافت للنظر، أن مثل هذه المتطلبات لا تنطبق على مؤسسات القطاع العام، وهذا هو تحديًا ما نحتاج إلى تغييره.

الرئيس التنفيذي للاتحاد الدولي للمحاسبين بمؤتمر القيادة للقطاع العام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

4.4.4 الشهادات الدولية

واصل الجهاز سعيه للحصول على الشهادات الدولية التي تضمن استمراره في تطبيق أفضل الممارسات والمعايير المهنية المعترف بها.

معهد القيادة والادارة

خلال عام 2015، اعتمد معهد القيادة والادارة بالمملكة المتحدة (Institute of Leadership and Management) الجهاز ليصبح مزود تدريب معتمد لبرامج المعهد المتعددة. يعتبر معهد القيادة والادارة أكبر منظمة مستقلة في أوروبا تركز على تطوير المهارات القيادية والادارية حيث يعمل على تطوير المهارات القيادية لأكثر من 95,000 مدير كل عام في جميع أنحاء العالم.

سعى الجهاز للحصول على هذا الاعتماد في إطار حرصه على تطوير خدماته لموظفيه وإيمانه بأن تطوير المهارات القيادية له تأثير ايجابي على جميع جوانب العمل وتحسين وتطوير مستوى الأداء والكفاءة، كما انه ايضا يعتبر عامل من عوامل الجذب والاحتفاظ بأفضل الكوادر في الجهة.

تجدر الإشارة الى أن الجهاز يعتبر أول جهة حكومية محلية يتم اعتمادها في إمارة أبوظبي، ومن خلاله سيتمكن من التعاون مع أكبر واعرق المنظمات الإدارية في المملكة المتحدة وتعزيز عملية التطوير المستمرة للموظفين وفقاً للمعايير العالمية.

شهادة الأيزو 20000:2011

حصل الجهاز على شهادة الأيزو 20000:2011 من قبل مؤسسة (Lloyd's Register Quality Assurance).

يتطلب الحصول على شهادة الايزو 20000:2011 أن يتم تخطيط وإنشاء وتنفيذ وتشغيل ومراقبة ومراجعة وتحسين نظام إدارة خدمة تقنية المعلومات. كما تشتمل تلك المتطلبات على التصميم، والانتقال والتسليم وتحسين الخدمات لتلبية متطلبات الخدمة المتفق عليها.

إن الحصول على هذه الشهادة المرموقة يؤكد أن الجهاز لديه منظومة شاملة من السياسات والإجراءات الكفيلة بإدارة عمليات وخدمات تقنية المعلومات للوصول لأعلى مستوى رضى لدى موظفي الجهاز. ويعتبر الجهاز من الجهات الحكومية التي أدركت أهمية الحصول على مثل هذه الشهادة داخل دولة الامارات العربية المتحدة.

شهادة الأيزو 27001:2013

حصل الجهاز على شهادة الأيزو 27001:2013 من قبل مؤسسة (Lloyd's Register Quality Assurance).

إن الحصول على هذه الشهادة المرموقة يؤكد أن الجهاز لديه إمكانيات ومعايير عالمية لأمن المعلومات كفيhle بحماية البنية التحتية لتقنية المعلومات لدى الجهاز. ويعتبر الجهاز من الجهات الحكومية التي أدركت أهمية الحصول على مثل هذه الشهادة داخل دولة الامارات العربية المتحدة.

شهادة OHSAS 18001:2007

حصل الجهاز على شهادة OHSAS 18001:2007 وهي شهادة عالمية معروفة مختصة بمعايير السلامة والصحة المهنية والتي أكدت على قيام الجهاز بتوفير بيئة عمل صحية وأمنة لموظفيه من خلال إطار يساعد على تحقيق ما يلي:

◀ تحديد ومراقبة مخاطر الصحة والسلامة

◀ خفض من احتمال وقوع حوادث

◀ الالتزام القانوني بالمساعدات

◀ تحسين الأداء العام

شهادة الاستثمار في الموارد البشرية

تم منح إدارة الموارد البشرية والاتصال بالجهاز شهادة الاستثمار في الموارد البشرية (Investors In People) تأكيداً لالتزام الجهاز بتوفير أفضل الممارسات في الموارد البشرية وتقديره لأهمية الموظفين بالجهاز. إن شهادة الاستثمار في الموارد البشرية (Investors In People) التي تمنحها الهيئة الدولية للمستثمرين في الموارد البشرية بالمملكة المتحدة، والتي تعتمد أفضل الممارسات لتحسين أداء الموظفين وإنتاجيتهم بالاعتماد على تطوير إمكانياتهم.

وقد ساعدت عملية التقييم في تحسين عشرة مجالات أساسية في الموارد البشرية، تشمل: استراتيجية الأعمال، واستراتيجية التنمية والتطوير، واستراتيجية إدارة الأفراد، واستراتيجية القيادة والإدارة، وفاعلية الإدارة، والتقدير والمكافأة، والمشاركة والتمكين، والتنمية والتطوير، وقياس الأداء، والتحسين المستمر.

المشاركة في الملتقى الوطني لطلاب الإمارات في الولايات المتحدة

شارك الجهاز للجنة الرابعة على التوالي في فعاليات الملتقى الوطني لطلبة دولة الإمارات العربية المتحدة في العاصمة الأمريكية واشنطن والذي تنظمه سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة بالولايات المتحدة الأمريكية. يعد هذا الملتقى فرصة لطلاب الدولة الدارسين هناك للتعرف على فرص العمل المستقبلية المتاحة لهم بعد عودتهم إلى البلاد، كما يتيح هذا التواصل فرصة لتعريف دور الجهاز واختصاصاته بالإضافة إلى شرح مزايا برنامج تطوير المدققين الإماراتيين بالجهاز.

5.4.4 المؤتمرات وورش العمل

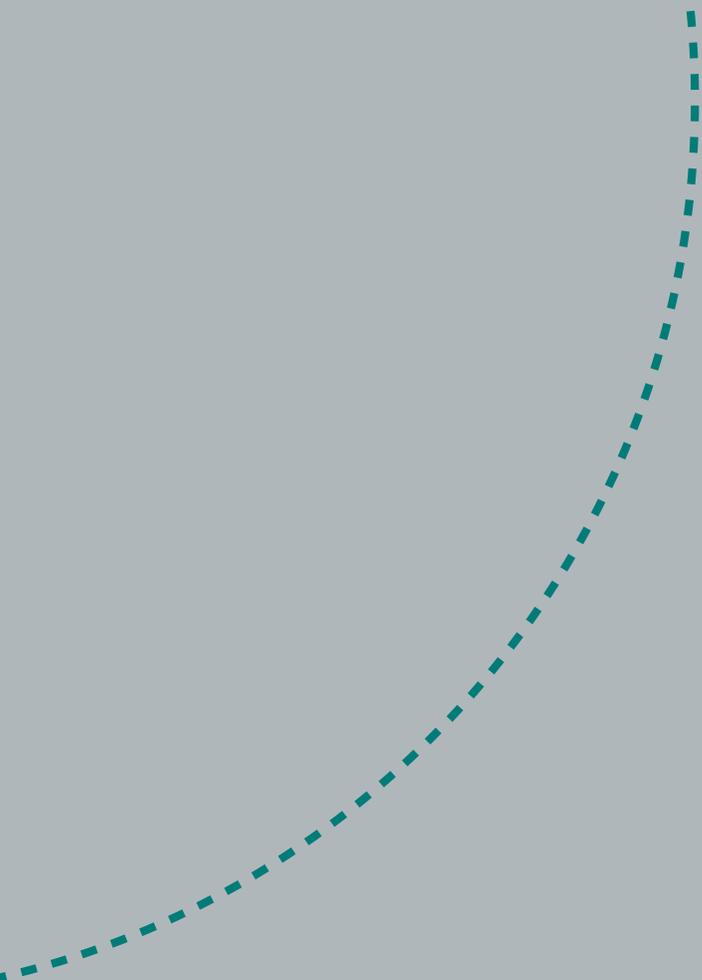
استمر الجهاز خلال عام 2015 في تنظيم المؤتمرات وورش العمل للجهات الخاضعة والأفراد حول المواضيع التي تدرج تحت دوره الأساسي وضمن نطاق الخبرات المتوفرة لديه حيث عقد الجهاز ورش عمل لأعضاء مجالس إدارة الجهات والشركات الحكومية بهدف اطلاعهم على أفضل الممارسات المتبعة، وذلك بالتعاون مع معهد المديرين البريطاني (Institute of Directors – IoD)، كما واصل الجهاز إقامة «منتدى أبوظبي الفني لمعايير المحاسبة والتدقيق» برئاسة مدير مكتب معايير المحاسبة والتدقيق لديه وعضوية عدد من شركاء التدقيق والمحاسبة الفنيين لشركات التدقيق. تم انعقاد منتدى أبوظبي الفني لمعايير المحاسبة والتدقيق 34 مرة منذ تأسيسه في عام 2010 وقد قام بمراجعة 200 ورقة عمل محاسبية فنية والتي تناولت موضوعات مثل: انخفاض القيمة، والقيمة العادلة، والشهرة، وأصول الامتياز لتقديم الخدمات، والاعتراف بالأصول، والاستهلاك، والموكل والوكيل، والمساهمات الحكومية، وتحديد الأطراف ذات العلاقة والإفصاح عنها، واختيار وتطبيق السياسات المحاسبية، والإفصاح عن مصادر عدم موثوقية التقديرات، ومعاملات السيطرة المشتركة، والإيجارات، والمخصصات، والاستثمارات العقارية، والعقود المثقلة بالأعباء وقواعد السلوك المهني.

5. خطة عمل 2016

في ما يلي أهم ملامح خطة عمل الجهاز لعام 2016:

- ◀ تصميم إطار تنظيمي للشفافية والمحاسبة في الحكومة يحدد المبادئ العامة والمسؤوليات للحماية من الفساد المالي والإداري ودرء مخاطره والكشف عنه ومعالجة أسبابه ومحاسبة مرتكبيه، ويجمع بين التدقيق الحكومي ومكافحة الفساد المالي والإداري.
- ◀ إعداد التشريع اللازم لتطبيق الإطار التنظيمي، وإعداد اللوائح والأنظمة والمعايير المنبثقة من هذا التشريع.
- ◀ مراجعة نواتج الجهاز وتطويرها وإعداد منهجيات العمل اللازمة لتقديم هذه النواتج.
- ◀ مراجعة وتحديث استراتيجية الجهاز وخطة عمله في ضوء ما سبق.
- ◀ تدقيق البيانات المالية لحكومة أبوظبي وفق معايير دولية وإصدار تقرير التدقيق ضمن المهلة الزمنية المحددة في قانون النظام المالي.
- ◀ فحص البيانات المالية للجهات الخاضعة وتقديم التوصيات لتحسين وتوحيد طرق إعداد التقارير المالية للجهات الخاضعة بما يتفق مع طبيعة عملها ومع المعايير الدولية والتحقق من مدى التزامها بموازنتها والتأكد من الالتزام بقواعد تعيين مدققي الحسابات.
- ◀ مراجعة أداء إدارات التدقيق الداخلي بالجهات الخاضعة والاستمرار في مساعدة ومساندة الجهات الخاضعة في تطوير أداء وحدات التدقيق الداخلي.
- ◀ فحص البلاغات المحالة إلى الجهاز والتحقيق في المخالفات التي تتكشف له خلال القيام بأعماله وإصدار تقارير الفحص الخاص.
- ◀ معالجة الأمور المحاسبية المعقدة وتوحيد تفسير معايير التقارير المالية من خلال «منتدى أبوظبي الفني لمعايير المحاسبة والتدقيق».
- ◀ الاستمرار في تقديم المشورة للجهات الخاضعة عند الطلب.
- ◀ تدعيم وحدة الأبحاث والمعرفة في الجهاز والاستمرار في التواصل مع جهات محلية وعالمية في مجال المحاسبة والتدقيق من خلال الالتحاق بعضوية الجهات المناسبة والمفيدة.
- ◀ المشاركة في اجتماع المنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين لعام 2016.
- ◀ تنظيم واستضافة الدورة العاشرة لورشة عمل المنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين في أبوظبي خلال شهر فبراير 2016.
- ◀ متابعة مخرجات «برنامج تطوير المدققين» والاستمرار في إغارة الموظفين الملتحقين بالبرنامج إلى شركات التدقيق الكبرى في العالم.
- ◀ متابعة مشروع مبنى الجهاز.







الجزء 04

البيانات المالية مع تقرير مدقق الحسابات المستقل

للسنة المنتهية
في 31 ديسمبر 2015

الصفحة

جدول المحتويات

1	تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة
2	بيان المركز المالي
3	بيان الأداء المالي
4	بيان التغيرات في حساب حكومة أبوظبي
5	بيان التدفقات النقدية
6	بيان مقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية
8	إيضاحات حول البيانات المالية

تقرير مدقق الحسابات المستقل

معالي الرئيس
جهاز أبوظبي للمحاسبة
أبوظبي
الإمارات العربية المتحدة

التقرير حول البيانات المالية

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة لجهاز أبوظبي للمحاسبة ("الجهاز")، والتي تشمل على بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2015 وبيانات الأداء المالي والتغيرات في حساب حكومة أبوظبي والتدفقات النقدية ومقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، بالإضافة إلى ملخص يتضمن السياسات المحاسبية الهامة وإيضاحات أخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، وعن الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لإعداد البيانات المالية بحيث تكون خالية من الأخطاء المادية، الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

مسؤولية مدقق الحسابات

تنحصر مسؤوليتنا في إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية بناءً على أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد قمنا بتنفيذ تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. وتقتضي هذه المعايير أن نلتزم بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة وأن نخطط وننفذ تدقيقنا بحيث نحصل على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية خالية من الأخطاء المادية.

تنطوي أعمال التدقيق على تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة تدقيقية حول المبالغ والإيضاحات في البيانات المالية. وتعتمد الإجراءات التي يتم اختيارها على الأحكام الموضوعية من قبلنا بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية، سواء الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ. عند إجراء تقييمات المخاطر، نضع الاعتبار الرقابة الداخلية المتعلقة بقيام المنشأة بإعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وذلك بغرض تصميم الإجراءات التدقيقية التي تتناسب مع الظروف القائمة، ولكن ليس بغرض إبداء الرأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للمنشأة. كما تتضمن أعمال التدقيق تقييماً لمدى ملاءمة المبادئ المحاسبية المستخدمة ودرجة معقولية التقديرات المحاسبية التي قامت بها الإدارة بالإضافة إلى تقييم عرض البيانات المالية بصورة عامة.

هذا ونعتقد بأن الأدلة التدقيقية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا.

الرأي

برأينا، أن هذه البيانات المالية تعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، عن المركز المالي للجهاز كما في 31 ديسمبر 2015 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

التقرير حول المتطلبات القانونية و التنظيمية الأخرى

نؤكد أيضاً أننا قد حصلنا على كافة المعلومات و الإيضاحات اللازمة لتدقيقنا و إن البيانات المالية تلتزم، من كافة النواحي المادية، بمتطلبات القانون المالي رقم (18) لسنة 2006 بشأن إصدار النظام المالي لحكومة إمارة أبوظبي. كما لم يسترعر انتباهنا وجود أي مخالفة لذلك القانون خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 ذات أثر مادي علي البيانات المالية للجهاز.



كي بي إم جي لوار جلف ليمتد
منذر الدجاني
رقم التسجيل: 268
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

25 يناير 2016

2014 درهم	2015 درهم	إيضاح	
			الأصول
			الأصول المتداولة
246,452	5,000	4	النقد وما يعادله
16,357,406	20,489,925	12.5	حساب حكومة أبوظبي
5,734,484	4,530,176	6	مدفوعات مقدماً وذمم مدينة أخرى
<u>22,338,342</u>	<u>25,025,101</u>		
			الأصول غير المتداولة
1,232,699	2,933,273	8	الأصول غير الملموسة
69,421,048	151,827,063	7	ممتلكات ومعدات
<u>70,653,747</u>	<u>154,760,336</u>		
<u>92,992,089</u>	<u>179,785,437</u>		إجمالي الأصول
			الالتزامات
			الالتزامات المتداولة
7,249,061	15,171,288	9	مبالغ مستحقة الدفع وذمم دائنة أخرى
735,640	1,812,697	5	منح حكومية مؤجلة متعلقة بالأصول
<u>7,984,701</u>	<u>16,983,985</u>		
			الالتزامات غير المتداولة
60,018,005	132,161,123	5	منح حكومية مؤجلة متعلقة بالأصول
3,228,745	6,245,073		مبالغ محتجزة من المقاولين
21,760,638	24,395,256	10	مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
<u>85,007,388</u>	<u>162,801,452</u>		
<u>92,992,089</u>	<u>179,785,437</u>		إجمالي الالتزامات

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية بناءً على قرار رئيس الجهاز بتاريخ 25 يناير 2016.



رياض عبد الرحمن المبارك
رئيس الجهاز



سهام أحمد الحمادي
مدير تنفيذي - الخدمات
المساندة

محمد سيف المهيري
مدير إدارة - المالية

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 15 جزء من هذه البيانات المالية.
إن تقرير مدقق الحسابات المستقل مدرج في صفحة 1.

2014 درهم	2015 درهم	إيضاح	
			الإيرادات
			إيرادات من معاملات غير تبادلية
125,285,836	135,403,951	12.5	المساهمات المالية من حكومة أبوظبي
			إيرادات من معاملات تبادلية
1,386,698	1,189,977		إيرادات أخرى
<u>126,672,534</u>	<u>136,593,928</u>		إجمالي الإيرادات
			المصروفات
111,336,821	118,600,486		رواتب ومزايا الموظفين
1,008,968	1,153,537		الاستهلاك والإطفاء
14,326,745	16,839,905	11	المصروفات الإدارية والعمومية
<u>126,672,534</u>	<u>136,593,928</u>		إجمالي المصروفات

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 15 جزء من هذه البيانات المالية.
إن تقرير مدقق الحسابات المستقل مدرج في صفحة 1.

جهاز أبوظبي للمحاسبة

بيان التغيرات في حساب حكومة أبوظبي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

2014 درهم	2015 درهم	إيضاح
(12,596,961)	(16,357,406)	5 الرصيد كما في 1 يناير
157,158,565	205,865,658	5 مبالغ مستلمة خلال السنة متعلقة بمصروفات تشغيلية ورأسمالية
(34,151,582)	(74,373,712)	5 مبالغ مستلمة خلال السنة متعلقة بمصروفات رأسمالية ومحولة إلى منح حكومية مؤجلة
(2,490,560)	(1,374,051)	5 المسدد إلى حكومة أبوظبي خلال السنة
(124,276,868)	(134,250,414)	5 مساهمات محققة لإيرادات خلال السنة متعلقة بمصروفات تشغيلية
<u>(16,357,406)</u>	<u>(20,489,925)</u>	5 الرصيد كما في 31 ديسمبر
الحساب مبوب في بيان المركز المالي كما يلي:		
الأصول المتداولة		
<u>16,357,406</u>	<u>20,489,925</u>	5 حساب حكومة أبوظبي

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 15 جزء من هذه البيانات المالية. إن تقرير مدقق الحسابات المستقل مدرج في صفحة 1.

2014 درهم	2015 درهم	إيضاح	
			الأنشطة التشغيلية
			التسويات
1,008,968	1,153,537		الاستهلاك والإطفاء
3,507,728	3,385,011	10	مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين المكون خلال السنة
(16,200)	(21,500)		أرباح بيع ممتلكات ومعدات
(124,276,868)	(134,250,414)	5	مساهمات متعلقة بمصروفات تشغيلية معترف بها كإيرادات خلال السنة
(1,008,968)	(1,153,537)	5	منح حكومية مؤجلة متعلقة بالأصول معترف بها كإيرادات خلال السنة
1,151,098	1,204,308		النقص في المدفوعات مقدماً والذمم المدينة الأخرى
(886,067)	52,141		الزيادة / (النقص) في المبالغ المستحقة الدفع والذمم الدائنة الأخرى
154,668,005	204,491,607		صافي مساهمات مستلمة خلال السنة بعد خصم المسدد إلى حكومة أبوظبي
(428,025)	(750,393)	10	مكافآت نهاية الخدمة للموظفين المسددة خلال السنة
33,719,671	74,110,760		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الاستثمارية
(33,081,645)	(72,093,612)		مدفوعات لشراء ممتلكات ومعدات
(1,069,937)	(2,280,100)		مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة
16,200	21,500		عائدات بيع ممتلكات ومعدات
(34,135,382)	(74,352,212)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
(415,711)	(241,452)		(النقص) في النقد وما يعادله
662,163	246,452		النقد وما يعادله كما في بداية السنة
246,452	5,000	4	النقد وما يعادله كما في نهاية السنة
			إن المعاملات الرئيسية غير النقدية المستبعدة من بيان التدفقات النقدية تتمثل في:
4,796,435	15,773,961		شراء ممتلكات ومعدات

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 15 جزء من هذه البيانات المالية. إن تقرير مدقق الحسابات المستقل مدرج في صفحة 1.

جهاز أبوظبي للمحاسبة

بيان مقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

البيان	مبالغ الموازنة الأصلية المعتمدة	مبالغ الموازنة النهائية	المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة	الفرق
	درهم	درهم	درهم	درهم
مقبوضات				
المساهمة من حكومة أبوظبي	234,233,000	263,625,000	205,865,658	57,759,342
إيرادات من جهات غير خاضعة	-	-	1,045,039	(1,045,039)
إجمالي المقبوضات	234,233,000	263,625,000	206,910,697	56,714,303
المسدد إلى حكومة أبوظبي	-	-	(1,374,051)	1,374,051
صافي المقبوضات المتاحة للاستخدام	234,233,000	263,625,000	205,536,646	58,088,354
المصروفات				
الباب الأول - رواتب ومصروفات ومزايا الموظفين				
الراتب الأساسي والبدلات الأخرى	118,312,000	118,312,000	101,119,337	17,192,663
بدل رسوم دراسية	5,000,000	5,000,000	4,878,154	121,846
اشتراكات صندوق معاشات ومكافآت التقاعد	6,969,000	6,969,000	5,165,127	1,803,873
مكافآت نهاية الخدمة المسددة خلال السنة	3,068,000	3,068,000	750,393	2,317,607
التأمين الصحي	2,242,000	2,242,000	1,674,520	567,480
تدريب الموظفين	2,664,000	1,386,000	1,274,661	111,339
أتعاب خدمات توظيف	285,000	285,000	109,775	175,225
فعاليات وأنشطة للموظفين	847,000	847,000	681,659	165,341
مصروفات أخرى	680,000	680,000	461,433	218,567
إجمالي رواتب ومصروفات الموظفين	140,067,000	138,789,000	116,115,059	22,673,941
الباب الثاني - مصروفات تشغيلية أخرى				
أتعاب استشارية	8,600,000	8,145,000	5,166,492	2,978,508
إيجار المكتب ومصاريف أخرى ذات صلة	3,811,000	3,701,000	2,564,951	1,136,049
مصاريف سيارات (تأمين، صيانة، وقود)	132,500	132,500	67,319	65,181
تشغيل وصيانة الحاسب الآلي والأثاث ومعدات المكاتب	2,927,500	2,727,500	1,841,097	886,403
الكتب والاشتراكات المهنية والعلمية	234,000	234,000	151,390	82,610
مصاريف الهوية المؤسسية والإعلانات	188,000	188,000	128,946	59,054
سفر ومهمات رسمية	2,105,000	1,755,000	1,148,831	606,169
الطباعة والنشر	1,500,000	1,200,000	687,949	512,051
مؤتمرات	1,503,000	2,403,000	2,003,657	399,343
مصروفات أخرى	652,000	1,167,000	1,046,950	120,050
إجمالي المصروفات التشغيلية الأخرى	21,653,000	21,653,000	14,807,582	6,845,418
المساعدات				
منح إلى مؤسسات ومنظمات غير ربحية	610,000	610,000	503,245	106,755
صافي المقبوضات التشغيلية	71,903,000	102,573,000	74,110,760	28,462,240

(يتبع)

جهاز أبوظبي للمحاسبة

بيان مقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

(تابع)

البيان	مبالغ الموازنة الأصلية المعتمدة	مبالغ الموازنة النهائية	المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة	الفرق
	درهم	درهم	درهم	درهم
الباب الثالث - المصروفات الرأسمالية				
الأثاث ومعدات المكاتب	100,000	100,000	(7,900)	92,100
أجهزة الحاسب الآلي	8,800,000	19,370,000	(15,866,166)	3,503,834
معدات مكتبية	616,000	616,000	-	616,000
أنظمة التطبيق والبرامج (أصول غير ملموسة)	2,487,000	2,487,000	(2,280,100)	206,900
عائدات بيع ممتلكات ومعدات	-	-	21,500	21,500
صافي المصروفات الرأسمالية	12,003,000	22,573,000	(18,132,666)	4,440,334
مشاريع رأسمالية				
الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ (مبنى الجهاز)	59,900,000	80,000,000	(56,219,546)	23,780,454
صافي المدفوعات الرأسمالية	71,903,000	102,573,000	(74,352,212)	28,220,788
صافي المدفوعات			(241,452)	

يتم إعداد موازنة الجهاز والبيانات المالية باستخدام أسس مختلفة، حيث يتم إعداد بيان مقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية على نفس الأساس الذي يتبع لإعداد الموازنة وهو الأساس النقدي. إن التغييرات بين الموازنة الأصلية والموازنة النهائية هي نتيجة تخفيض موازنة بند التدريب بالباب الأول بنسبة 50% وفقاً لقرار اللجنة التنفيذية للمجلس التنفيذي لحكومة أبوظبي، وإعادة تخصيص بعض بنود الموازنة بالباب الثاني، وكذلك إضافة مبلغ 10,570,000 درهم إلى موازنة الباب الثالث ضمن بند أجهزة الحاسب الآلي، وإضافة مبلغ 20,100,000 درهم إلى موازنة الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ وذلك بعد الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات ذات الاختصاص. إن المعلومات الإضافية المتعلقة بالموازنة المعتمدة تم الإفصاح عنها في إيضاح رقم 15 في البيانات المالية.

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 15 جزء من هذه البيانات المالية.
إن تقرير مدقق الحسابات المستقل مدرج في صفحة 1.

1. عام

- جهاز أبوظبي للمحاسبة "الجهاز" هو هيئة حكومية مستقلة، تم إنشاؤها وفقاً للقانون رقم (14) لسنة 2008 ليحل محل جهاز الرقابة المالية. ويتمثل دوره الرئيسي في:
- التحقق من أن إدارة وتحصيل وصرف الأموال والموارد العامة تتم بكفاءة وفاعلية واقتصادية.
 - التحقق من صحة التقارير المالية والتزام الجهات الخاضعة بالقوانين والأنظمة واللوائح وقواعد الحوكمة.
 - الارتقاء بمبدأ المحاسبة والشفافية في جميع الجهات العامة.
- يقوم الجهاز بتحقيق دوره عن طريق مجموعة من المخرجات تندرج ضمن ثلاثة مجموعات رئيسية وهي التدقيق والفحص المالي، ومراجعة الأداء والمخاطر، ودعم المحاسبة.
- يقع المقر الرئيسي للجهاز في برج الصفر - شارع حمدان بن محمد، ص.ب: 435 أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة. بلغ عدد موظفي الجهاز 160 موظف كما في 31 ديسمبر 2015. (31 ديسمبر 2014: 155 موظف).

2. أسس إعداد البيانات المالية

1.2 بيان الالتزام وأسس الإعداد

- لقد تم إعداد البيانات المالية للجهاز وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، والتي تم الالتزام بمتطلباتها. تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.
- تم عرض البيانات المالية بعملة دولة الإمارات العربية المتحدة "درهم"، وهي العملة الرئيسية للجهاز.

2.2 التغييرات في السياسات المحاسبية والإيضاحات

تتوافق السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية مع تلك التي تم اتباعها في السنة المالية السابقة.

لم يتم تغيير معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام الجديدة المبينة أدناه والغير فعالة حتى تاريخ البيانات المالية.

- معيير المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم 33 - تبني معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام على أساس الاستحقاق للمرة الأولى - والذي يتم تطبيقه عند إعداد البيانات المالية للمرة الأولى للفترة المالية التي تبدأ في أو بعد يناير 2017.
 - معيير المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم 34 - البيانات المالية المنفصلة - والذي يتم تطبيقه على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد يناير 2017.
 - معيير المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم 35 - البيانات المالية الموحدة - والذي يتم تطبيقه على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد يناير 2017.
 - معيير المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم 36 - استثمارات في المنشآت الزميلة والمشاريع المشتركة - والذي يتم تطبيقه على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد يناير 2017.
 - معيير المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم 37 - الترتيبات المشتركة - والذي يتم تطبيقه على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد يناير 2017.
 - معيير المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم 38 - الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى - والذي يتم تطبيقه على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد يناير 2017.
- إن تطبيق المعايير الجديدة المشار إليها أعلاه في المستقبل لن يؤثر على المركز المالي أو الأداء المالي للجهاز.

3.2 التقديرات والافتراضات غير المؤكدة

لا توجد تقديرات وافتراضات رئيسية متعلقة بمنافع مستقبلية أو مصادر رئيسية أخرى للتقديرات الغير مؤكدة في تاريخ البيانات المالية والتي يمكن أن تكون لها مخاطر هامة قد تسبب في إجراء تعديلات مادية للمبالغ المدرجة في البيانات المالية خلال السنة المالية القادمة.

3. ملخص السياسات المحاسبية الهامة

1.3 تحقيق الإيرادات

إيرادات من معاملات غير تبادلية

المساهمة المالية من حكومة أبوظبي

يتم إدراج المبالغ المستلمة والمستحقة من الحكومة في حساب حكومة أبوظبي. يتم إثبات المساهمة المستلمة كإيراد في بيان الأداء المالي عندما يتم تقديم الخدمة وتحقيق الشروط الملحقه بالمساهمة وفي حدود المصروفات السنوية بعد خصم الإيرادات الأخرى. يتم تسجيل المنح الرأسمالية المستلمة كإيراد في بيان الأداء المالي على أساس القسط الثابت على مدى العمر المتوقع للأصول ذات الصلة.

إيرادات من معاملات تبادلية

إيرادات أخرى

يتم إثبات الإيرادات الأخرى عند التمكن من تقييم نتيجة المعاملة بطريقة معقولة وبناءً على مرحلة اكتمال المعاملة في تاريخ بيان المركز المالي، وعند عدم التمكن من تقييم نتيجة المعاملة بطريقة معقولة يتم اثبات الإيراد في حدود المصروفات المتكبدة التي يمكن استردادها.

2.3 المصروفات

تتألف المصروفات من المصروفات العمومية والإدارية والأجور، ويتم الاعتراف بها في بيان الأداء المالي عند تكبدها ما لم يترتب عليها منافع اقتصادية مستقبلية، وفي حال ترتب عليها منافع اقتصادية مستقبلية يتم الاعتراف بها كأحد الأصول.

3.3 ممتلكات ومعدات

يتم إثبات الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم، كما يتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر أو فترة الايجار المتبقية لكل منها كما يلي:

السيارات	4 سنوات
الأثاث والمفروشات	4 سنوات
أجهزة وبرامج الحاسب الآلي	3 سنوات
تركيبات وتحسينات في مباني مستأجرة	4 سنوات
أجهزة ومعدات مكتبية	3 سنوات

يتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات لتحديد ما إذا كان يوجد أي انخفاض في القيمة، وذلك عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية. وفي حال وجود هذا المؤشر، وعندما تكون القيمة الدفترية أعلى من القيمة الممكن استردادها، يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل لمبلغ الخدمة القابل للاسترداد. ويتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في بيان الأداء المالي.

3. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

4.3 أعمال رأسمالية قيد التنفيذ

تتمثل الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ في إنشاء مبنى الجهاز الجديد، ويتم إدراجها ضمن الممتلكات والمعدات على أساس التكلفة وفقاً لنسبة الإنجاز في تاريخ بيان المركز المالي. يتم تحويل الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ إلى فئة الأصول المناسبة ويتم استهلاكها عند الانتهاء من إنشاء الأصل وعندما يكون جاهزاً للاستخدام. الدفعة المقدمة للمقاول تمثل 10% من عقد مقاول إنشاء مبنى الجهاز وتستقطع بنسبة مئوية من شهادات الدفع المرعية.

5.3 الأصول غير الملموسة

تتمثل الأصول غير الملموسة في برامج الحاسب الآلي، ويتم إثباتها بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم، كما يتم إطفائها بطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لها وهو 3 سنوات.

يتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول غير الملموسة لتحديد ما إذا كان يوجد أي انخفاض في القيمة، وذلك عندما تشير الأحداث أو التغييرات في الظروف إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية. وفي حال وجد هذا المؤشر، وعندما تكون القيمة الدفترية أعلى من مبلغ الخدمة القابل للاسترداد، يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل لمبلغ الخدمة القابل للاسترداد. ويتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في بيان الأداء المالي.

6.3 مدفوعات مقدماً ودمم مدينة أخرى

تدرج الدمم المدينة الأخرى بالمبلغ المدفوع مخصوماً منها المبالغ المقدر عدم تحصيلها، لم يتم تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها في 2015 (2014: صفر)، كما لم يتم شطب ديون خلال السنة (2014: صفر).

7.3 مبالغ مستحقة الدفع ودمم دائنة أخرى

يتم إثبات الالتزامات الخاصة بالمبالغ المستحقة الدفع في المستقبل للبيضاء والخدمات التي تم الحصول عليها سواء تمت المطالبة بها من قبل المورد أو لم تتم.

8.3 مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

يتم احتساب مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم (25) والذي يتطلب استخدام التقنيات الاكتوارية للقيام بتقدير يمكن الاعتماد عليه لقيمة المنافع التي اكتسبها الموظفون مقابل الخدمات التي تم تأديتها بواسطتهم في الفترة الحالية وكذلك الفترات السابقة، كما يتطلب القيام بتقديرات حول معدل دوران الموظفين وحول المتغيرات المالية وخصم تلك المنافع باستخدام طريقة أثمان الوحدة المقدرة.

9.3 النقد وما يعادله

يشتمل النقد وما يعادله على النقد والأرصدة لدى البنك والودائع التي تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل.

10.3 الأدوات المالية

تشتمل الأدوات المالية على الأصول المالية والالتزامات المالية، وتشتمل الأصول المالية على النقد وما يعادله والدمم المدينة الأخرى، كما تشتمل الالتزامات المالية على الدمم الدائنة الأخرى.

يتم مبدئياً الاعتراف بالأدوات المالية بالتكلفة، ولاحقاً للاعتراف المبدئي يتم قياس الأدوات المالية على النحو المبين أدناه.

لا تختلف القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية جوهرياً عن قيمها الدفترية.

3. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

10.3 الأدوات المالية (تابع)

النقد وما يعادله

يتعرض النقد وما يعادله لمخاطر غير هامة من حيث التغيرات في القيمة العادلة، ويستخدم النقد من قبل الجهاز في إدارة بعض التزاماته قصيرة الأجل.

الذمم المدينة الأخرى

يتم الاعتراف مبدئياً بالذمم المدينة الأخرى بالقيمة العادلة، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، ناقصاً مخصص انخفاض القيمة. يتم رصد مخصص انخفاض قيمة الذمم المدينة عندما يكون هناك دليل موضوعي يفيد بأن الجهاز لن يكون قادر على تحصيل كافة المبالغ المستحقة وفقاً لفترات الاستحقاق الأصلية للذمم المدينة.

الذمم الدائنة الأخرى

يتم الاعتراف بالالتزامات المتعلقة بالمبالغ المستحقة الدفع في المستقبل مقابل البضائع أو الخدمات المستلمة، سواء صدر بشأنها فواتير من المورد أو لم تصدر.

4. النقد وما يعادله

2014 درهم	2015 درهم	
231,452	-	نقد لدى البنوك
15,000	5,000	نقد في الصندوق
<u>246,452</u>	<u>5,000</u>	

5. حساب حكومة أبوظبي

تقدم حكومة أبوظبي مساهمات للجهاز لتغطية المصروفات التشغيلية التي يتكبدها خلال السنة، وبالتالي لا يحقق الجهاز أي فائض أو عجز ويكون رصيد بيان الأداء المالي النهائي صفر. يتم استلام جزء من هذه المساهمات كمبلغ نقدي، والباقي كذمم مدينة وذلك مقابل المصروفات المتكبدة والمستحقة والغير مسددة مثل مكافآت نهاية الخدمة للموظفين، والاجازات والمصروفات الأخرى المستحقة وهي تمثل معاملات غير تبادلية للمصروفات التشغيلية المستحقة ومن ضمن الموازنة المعتمدة، ويتم الاعتراف بها كذمم مدينة في بيان المركز المالي بحساب حكومة أبوظبي.

أيضاً، تقوم الحكومة بتقديم منح لسداد المصروفات الرأسمالية للجهاز وفقاً للموازنة المعتمدة. يتم إدراج المنح الرأسمالية المستلمة كمنح مؤجلة متعلقة بالأصول في بيان المركز المالي، ويتم تسجيلها في بيان الأداء المالي على أساس القسط الثابت على مدى العمر المتوقع للأصول ذات الصلة.

الاجمالي	مساهمات متعلقة بالمصروفات التشغيلية	منح متعلقة بالمصروفات الرأسمالية	
درهم	درهم	درهم	
15,014,070	(12,596,961)	27,611,031	الرصيد كما في 1 يناير 2014
157,158,565	123,006,983	34,151,582	مبالغ مستلمة خلال 2014
(2,490,560)	(2,490,560)	-	المسدد إلى حكومة أبوظبي خلال 2014
(125,285,836)	(124,276,868)	(1,008,968)	مساهمات محققة لإيرادات خلال 2014
44,396,239	(16,357,406)	60,753,645	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2014

205,865,658	131,491,946	74,373,712	مبالغ مستلمة خلال 2015
(1,374,051)	(1,374,051)	-	المسدد إلى حكومة أبوظبي خلال 2015
(135,403,951)	(134,250,414)	(1,153,537)	مساهمات محققة لإيرادات خلال 2015
113,483,895	(20,489,925)	133,973,820	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2015

مبوبة في بيان المركز المالي كما يلي:

منح متعلقة بالمصروفات الرأسمالية

2014	2015	
درهم	درهم	
735,640	1,812,697	منح حكومية مؤجلة متعلقة بالأصول
60,018,005	132,161,123	الالتزامات المتداولة
60,753,645	133,973,820	الالتزامات غير المتداولة
		الرصيد في 31 ديسمبر

مساهمات متعلقة بالمصروفات التشغيلية

2014	2015	
درهم	درهم	
16,357,406	20,489,925	حساب حكومة أبوظبي
		الأصول المتداولة

6. مدفوعات مقدماً وذمم مدينة أخرى

2014	2015	
درهم	درهم	
2,653,773	1,136,331	مصروفات مدفوعة مقدماً
2,761,804	2,951,500	سلف وقروض إسكان للموظفين
318,907	442,345	ذمم مدينة أخرى
5,734,484	4,530,176	

7. ممتلكات ومعدات

2014 درهم	2015 درهم
64,533,501	151,827,063
4,887,547	-
69,421,048	151,827,063

ممتلكات ومعدات
دفعة مقدمة إلى أطراف ذات علاقة (إيضاح 12)

فيما يلي تفاصيل الممتلكات والمعدات :

الإجمالي	أعمال رأسمالية فيد التنفيذ	حاسب آلي وأجهزة مكتنية	تركيبات وتحسينات في مباني مستأجرة	الأثاث والمفروشات	السيارات	
درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	
2015						
التكلفة						
76,571,897	63,558,124	6,027,082	3,828,589	2,614,101	544,001	الرصيد كما في 1 يناير 2015
87,867,573	86,730,203	1,129,471	-	7,899	-	الإضافات
(220,951)	-	(34,950)	-	-	(186,001)	الاستيعادات
164,218,519	150,288,327	7,121,603	3,828,589	2,622,000	358,000	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2015
الاستهلاك المتراكم						
12,038,396	-	5,186,574	3,824,018	2,586,721	441,083	الرصيد كما في 1 يناير 2015
574,011	-	503,760	3,895	12,382	53,974	استهلاك السنة
(220,951)	-	(34,950)	-	-	(186,001)	الاستيعادات
12,391,456	-	5,655,384	3,827,913	2,599,103	309,056	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2015
151,827,063	150,288,327	1,466,219	676	22,897	48,944	صافي القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2015
2014						
التكلفة						
39,407,526	26,162,917	6,247,938	3,828,589	2,624,081	544,001	الرصيد كما في 1 يناير 2014
37,878,080	37,395,207	482,873	-	-	-	الإضافات
(713,709)	-	(703,729)	-	(9,980)	-	الاستيعادات
76,571,897	63,558,124	6,027,082	3,828,589	2,614,101	544,001	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2014
الاستهلاك المتراكم						
12,015,803	-	5,346,089	3,810,269	2,507,766	351,679	الرصيد كما في 1 يناير 2014
736,302	-	544,214	13,749	88,935	89,404	استهلاك السنة
(713,709)	-	(703,729)	-	(9,980)	-	الاستيعادات
12,038,396	-	5,186,574	3,824,018	2,586,721	441,083	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2014
64,533,501	63,558,124	840,508	4,571	27,380	102,918	صافي القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2014

8. الأصول غير الملموسة

برامج حاسب آلي	
2014 درهم	2015 درهم
5,555,098	6,625,035
1,069,937	2,280,100
<u>6,625,035</u>	<u>8,905,135</u>
5,119,670	5,392,336
272,666	579,526
<u>5,392,336</u>	<u>5,971,862</u>
<u>1,232,699</u>	<u>2,933,273</u>

التكلفة

الرصيد كما في 1 يناير

الإضافات

الرصيد كما في 31 ديسمبر

الإطفاء المتراكم

الرصيد كما في 1 يناير

الإطفاء للسنة

الرصيد كما في 31 ديسمبر

صافي القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر

9. مبالغ مستحقة الدفع ودمم دائنة أخرى

2014 درهم	2015 درهم
6,577,202	14,447,288
342,233	131,994
329,626	592,006
<u>7,249,061</u>	<u>15,171,288</u>

مستحق إلى أطراف ذات علاقة (إيضاح 12)

دمم دائنة أخرى

المصروفات المستحقة

10. مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

2014 درهم	2015 درهم
18,680,935	21,760,638
3,507,728	3,385,011
(428,025)	(750,393)
<u>21,760,638</u>	<u>24,395,256</u>

الرصيد كما في 1 يناير

المخصص المكون خلال السنة

مكافآت نهاية الخدمة المسددة خلال السنة

الرصيد كما في 31 ديسمبر

الموظفين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة يطبق عليهم أحكام القانون رقم (2) لسنة 2000 بشأن معاشات ومكافآت التقاعد المدنية لإمارة أبوظبي وتعديلاته، وقد بلغت مساهمات الجهاز لحساب التقاعد ما قيمته 5,165,127 درهم لعام 2015 (2014: 4,456,221 درهم) والتي تم دفعها مباشرة إلى صندوق معاشات ومكافآت التقاعد لإمارة أبوظبي.

11. المصروفات الإدارية والعمومية

2014	2015	
درهم	درهم	
2,431,658	5,134,667	أتعاب استشارية
3,173,239	3,112,961	الإيجار
709,039	2,003,657	مؤتمرات
630,445	1,624,172	مصروفات أخرى
1,740,402	1,494,654	صيانة الحاسب الآلي
1,609,406	1,143,959	سفر مهمات رسمية
1,139,490	687,949	الطباعة والنشر
1,568,693	665,535	الاتصالات والتكليف والكهرباء
600,432	503,245	منح إلى مؤسسات ومنظمات غير ربحية
255,777	230,385	خدمات التنظيف والأمن
161,100	128,946	الإعلان
307,064	109,775	مصروفات التوظيف
<u>14,326,745</u>	<u>16,839,905</u>	

12. الأطراف ذات العلاقة

الأطراف ذات العلاقة هي حكومة أبوظبي، وموظفي الإدارة الرئيسيين في الجهاز، بالإضافة إلى الشركات التي يكون تلك الأطراف ملاك رئيسيون بها أو يسيطرون عليها.

تتمثل المعاملات مع الأطراف ذات علاقة في معاملات مع المؤسسات الحكومية في سياق عملياتها التشغيلية العادية وبموجب الشروط والأحكام الاعتيادية في هذه المعاملات.

أ. أرصدة الأطراف ذات علاقة:

2014	2015	
درهم	درهم	
<u>16,357,406</u>	<u>20,489,925</u>	مستحق من حكومة أبوظبي
<u>6,577,202</u>	<u>14,447,288</u>	مستحقات شركة أبوظبي للخدمات العامة - مساندة
<u>4,887,547</u>	-	دفعة مقدمة إلى شركة أبوظبي للخدمات العامة - مساندة

ب. المعاملات مع الأطراف ذات علاقة:

2014	2015	
درهم	درهم	
<u>125,285,836</u>	<u>135,403,951</u>	إيرادات من معاملات غير تبادلية - المساهمات المالية من حكومة أبوظبي
<u>32,520,922</u>	<u>70,956,241</u>	دفعات إلى شركة أبوظبي للخدمات العامة - مساندة خلال السنة

12. الأطراف ذات العلاقة (تابع)

رواتب ومزايا الموظفين الرئيسيين

يشمل موظفو الإدارة الرئيسيون كلاً من رئيس الجهاز والمديرين التنفيذيين ومديري الأقسام، وفيما يلي إجمالي رواتب ومزايا ومكافآت الموظفين الرئيسيين وبيان بعددهم:

2014 درهم	2015 درهم	
15,526,433	15,576,864	رواتب ومزايا ومكافآت
980,785	1,175,875	مكافآت نهاية الخدمة المستحقة
10	10	عدد الموظفين الرئيسيين

13. الالتزامات والارتباطات

بلغت الالتزامات والارتباطات الرأسمالية المتعاقد عليها وغير المحققة كما في 31 ديسمبر 2015، والتي لم يتم تكوين مخصص لها ما قيمته 10,537,299 درهم (2014: 49,732,593 درهم).

14. أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية

1.14 مخاطر العملات

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تذبذب قيمة الأدوات المالية المدرجة بالعملات الأجنبية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

يقوم الجهاز بإدارة حساباته البنكية ومعظم عملياته المالية بالدرهم والذي يمثل العملة الرئيسية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وبناءً على ذلك فإن الإدارة تعتقد بأن الجهاز لا يتعرض لمخاطر هامة تتعلق بالعملات الأجنبية.

2.14 مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الأدوات المالية. لا يملك الجهاز أصولاً والتزامات مالية تعتمد بشكل جوهري على أسعار الفائدة، وبناءً على ذلك فإن الإدارة تعتقد بأن الجهاز لا يتعرض لمخاطر أسعار الفائدة.

3.14 مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم التزام أحد أطراف الأداة المالية من الوفاء بالتزاماته، الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسائر مالية.

يتعرض الجهاز لمخاطر ائتمان غير هامة على الذمم المدينة، والتي تشمل المصروفات المقدمة وقروض إسكان الموظفين والذمم المدينة الأخرى (ايضاح 6). يقوم الجهاز بمراقبة المخاطر الائتمانية من خلال وضع حدود لقروض إسكان الموظفين تتساوى مع التزاماته نحوهم ومراقبة الذمم المدينة القائمة.

4.14 مخاطر السيولة

يتعرض الجهاز لمخاطر سيولة غير هامة، حيث يتم التأكد من وجود الاعتمادات المالية اللازمة قبل الالتزام بارتباطات وفقاً للقوانين والقواعد المطبقة في هذا الشأن.

15. بيان مقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية

1.15 يتم إعداد موازنة الجهاز على أساس نقدي باستخدام التصنيف على أساس طبيعة المصروفات للفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر وهي نفس فترة البيانات المالية. تم الموافقة على الموازنة من قبل سمو ولي عهد أبوظبي رئيس المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي وتم إدراجها ضمن الموازنة العامة لحكومة أبوظبي وفقاً لقرار المجلس التنفيذي رقم (1) جلسة 3 / 2014 بتاريخ 16 ديسمبر 2014.

2.15 يختلف أساس إعداد الموازنة عن أساس إعداد البيانات المالية، حيث يتم إعداد البيانات المالية على أساس الاستحقاق باستخدام تصنيف على أساس طبيعة المصروفات في بيان الأداء المالي، في حين أن إعداد الموازنة يتم بناءً على الأساس النقدي. تم إعادة توزيع المبالغ في البيانات المالية من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي، كما تم إعادة تبويبها بحيث تكون على نفس الأساس المستخدم في الموازنة المعتمدة. وبناءً عليه يتم عرض مقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية التي أعدت على أساس قابل للمقارنة مع الموازنة المعتمدة النهائية في بيان مقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية.

3.15 في حالة اختلاف أساس إعداد الموازنة عن أساس إعداد البيانات المالية فإن معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم 24 يتطلب إعداد تسوية بين المبالغ الفعلية المعروضة على أساس قابل للمقارنة كما وردت في بيان مقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية مع المبالغ الفعلية في البيانات المالية مع تحديد أي اختلافات في الأسس والتوقيت والمنشآت بشكل منفصل.

4.15 لا يوجد اختلافات بين المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة كما وردت في بيان المقارنة بين الموازنة والمبالغ الفعلية والمبالغ الفعلية الواردة في بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 كما يلي:

صافي المدفوعات	صافي المدفوعات الاستثمارية	صافي المقبوضات التشغيلية	2015
درهم	درهم	درهم	
(241,452)	(74,352,212)	74,110,760	المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة كما هي معروضة في بيان مقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية
-	-	-	الاختلافات
(241,452)	(74,352,212)	74,110,760	المبالغ الفعلية في بيان التدفقات النقدية

5.15 تفسير الاختلافات الهامة بين المبالغ الفعلية والموازنة

إن إجمالي الاختلاف البالغ 57.8 مليون درهم نتج عن ما يلي:

المصروفات و المشاريع الرأسمالية

انخفاض المصروفات الرأسمالية بمبلغ 28.2 مليون درهم يرجع إلى إعادة جدولة خطة مشروع مبنى الجهاز نظراً للتأخير في أعمال البناء الناتج عن ظهور معوقات في إنجاز أعمال البناء الرئيسية وتأجيل شراء بعض الأصول لحين الانتهاء من تلك الاعمال.

المصروفات التشغيلية

انخفاض المصروفات التشغيلية بمبلغ 29.6 مليون درهم ويرجع ذلك إلى تأجيل عدد من الأنشطة التشغيلية إلى السنة التالية، وتأجيل خطة التوظيف لبعض الشواغر الوظيفية نظراً لتأخر إجراءات التعيين والاعتماد على الموارد الداخلية والترقيات بدون ملئ الشواغر الوظيفية، بالإضافة إلى تأجيل ترسية بعض العقود التشغيلية الخاصة بالمبنى الجديد للجهاز.